# إشكاليّة التَّرادف بين جدليّة الحقيقة والوهم

**Problematic Synonym Between The Argumentative Truth And Illusion**

**د. براهيم بوشاشية**

**جامعة علي لونيسي البليدة 2 (الجزائر)**

**البريد الالكتروني: brahimcfa1@yahoo.com**

**تاريخ الإرسال: 2019/09/29 تاريخ القبول:2020/01/19 تاريخ النشر: 2020/03/27**

**ملخص:**

تسعَى هذه الدّراسة إلى إبراز جهُود العُلماء القدماء والمحدثين؛ في حصرِ آلياتِ ضبط المفاهيم الحقيقيّة والمعاني الدّقيقة لمفردات اللّغة، وما مدى أهميتها في التَّعبير عن الكلامِ المُحْكَم المَبْنَى والمَعْنَى، وذلك مِن خِلال تقديم دراسة وصفيّة تحليليّة لـ: «ظاهرة التَّرادف في اللّغة وجدليتها القائِمة بين الحقيقة والوهم»، واقتضت طبيعة البحث مُكاشفة التُّراث اللّغوي لمعرفة مَواقف وآراء العلماء واللّغويين حول الظّاهرة، ورصدها، ومن ثمّة تتبُع نظرة المحدثين لها واستقرائها، لأقف عندئذ عند مصاعب معالم استجلاء الفوارق بين مُفردات اللّغة وضبط معانيها الدّقيقة، ضمن مباحث توليد مفاهيم الألفاظ بالاستناد إلى جملة من الإجراءات المنهجية التي اعتمدتها في تحليلِ هاتهِ المواقف والآراء.

كما تتناول هذه الدِّراسة مُعالجة المعلومات الدّلالية للكلمة في اللّغةِ العربيّةِ، القائِمة على العلاقة بين اللّفظ والمعنى، ضِمن ما يُعرف بِعلاقةِ التَّرادف ومُكَاشَفَتِهَا وصفًا وفحصًا في سيّاقِ التّحليل والتّعليل، من منظُور الفكر اللّساني الحديث بهدف رسم معالم توازن اللّفظ مع المعنى وتطابقهما في التَّعبير عن دقّة مقصُود الكلام.

وكان مِن اللازم أمام شدّة الخلاف في هذه المواقف المتباينة، وأمام هذه الثغرات أن أقدم مُقترحات عمليّة في سبيل إنتاج خطاب لساني رفيع المستوى يُراعى فيه علاقة المناسبة والملائمة بين ألفاظه ومعانيه، وذلك باختيار اللّفظ الدّقيق للتَّعبير عن المعنى الدّقيق.

وخلصنا في نهاية البحث بخاتمة أجملنا فيها أهم النتائج التي أسفرت عنها الدِّراسة

**الكلمات المفتاحية:** التَّرادف، الفوارق اللّغوية، مباحث الألفاظ، وجوب وقوع التَّرادف في اللّغة، استحالة وقوع التَّرادف في القرآن الكريم، المعاني الدَّقيقة، ضبط معاني الألفاظ.

***ABSTRACT :***

***This study seeks to highlight the efforts of ancient and modern scientists; to limit the mechanisms for adjusting real concepts and exact meanings of language vocabulary ,how important it is to express well-structured and meaningful discourse, by providing an analytical descriptive study of: "The phenomenon of synonyms in language and its evidence between truth and illusion";***

***The nature of the research has necessitated the disclosure of the linguistic heritage to know monitor the attitudes , opinions of scientists and linguists on the phenomenon, hence to follow the views of those who talked about it and its extrapolation, which I stand in the difficulty of clarifying the differences between the vocabulary and the meanings of the language, within the concept of words generation based on a set of methodological procedures that I adopted in analyzing these positions and opinions.***

***This study also deals with the treatment of semantic information of the word in Arabic, based on the relationship between the word and meaning, among the so-called syndication relationship and its libraries, and a description and examination in the context of analysis and explanation.***

***In the face of the extreme disagreement in these different situations, it was necessary to present practical suggestions for producing a high-ranking Syriac speech in which the appropriate and adequate relation between his views and his meanings was taken into consideration by choosing the right word to express the exact meaning .***

***At the end of the research, we concluded a conclusion in which we outlined the most important results of the study.***

***Keywords: Synonyms, language differences, semantics, and the need for synonyms to occur in the language, Impossible to achieve a synonym in the Holy Qur'an, The exact meaning, Adjust of semantics .***

**مقدمة:**

لقد اشتغل الدّارسون قديمًا ببيانِ المفردة في التَّركيب اللّغوي، وازداد اشتغال المحدثين أكثر للوصول إلى معرفةِ دقائق الفُروق اللّغويّة وبيان الدّلالات المتقاربة فيما بين ألفاظ اللّغة التي يُعبّرون بها في كلامهم عمومًا، وبخاصةِ في التَّعبير عن الشَّيء الواحد بِعدّة ألفاظ، أو عن مفهُوم الشَّيء ومُسمياته المتعددة،

ولعلَّ هذا الجهد يَعود السبق فيه إلى علماء الأصول والمفسرين حرصًا على تنقية اللّغة وخوفًا مِنهم على فسادها بذهاب المعاني الدّقيقة فيما بينها، فانصبت اهتماماتهم في مُكاشفة أبعاد مفردات اللّغة ومدى مُوافقتها المقام التي ترد فيه، اعتمادًا على النَّسق القرآني ونُظم الإعجاز في بنية هذا النَّسق الرَّباني الذي يَكْمُنُ في دقّةِ اختيار كلّ مُفردة لموضعها التي وضعت لأجله لتؤدي دورها من غير نقصان، بحيث تجعل المتلقي يستأنس بها ويعيش معها، ويهتدي بمعارفها، دون تعارض أو تنافر نتيجة تعقيد أو غموض أو التباس.

ولعلَّ هذا ما جعل الكثير من علماء اللّغة وبخاصة علماء الأصول يَعتمدون في فهم حقيقة الألفاظ على الأصل اللّغوي لها وعلى سرِّ ورودها ضمن نسق النَّظْم القرآني المعجز في سبكه وذلك باستقراء مواطنها ومواضيعها والاهتداء بسياقاتها، ومن ثمّة الاحتكام إلى المقام والمناسبة لِتحديد دلالة اللّفظ في موضعه والتي لا يُمكن لأي لفظ آخر أن يَقوم مقامه في ذلك الموضع.

واعتبار التَّرادف ظاهرة لغوية تجعل من الألفاظ تتبادل المواضيع على أساس أنَّها يُفسر بعضها البعض، وهذا لا يتفق بلا شك مع خصوصيّة التَّعبير الدّقيق الذي يُراعى فيه كل ما ينطوي من إيحاءات وإيماءات وظلالًا للمعنى داخل كُنْهِ اللّفظ في موقعه التَّركيبي المخصص له على الرغم من وجود تقارب بعض الألفاظ في معانيها واتفاق في مواردها.

ولعلَّ البحث في دقائق المعاني للألفاظ اللّغويّة التي تجعل من التَّعبير مُحْكَم البِناء، بحيث يَخضعُ توظيف اللّفظ إلى الاتفاق مع سيّاق المقام ومناسبة المورد ليؤدي دلالة حقيقية دون أدنى نقصان، وهذا ما شغل بال المهتمين عبر الزمن لتوسيع دائرة البحث للوصول إلى هذه الحقيقة والوقوف على الفوارق اللّغويّة فيما بين ألفاظها، ومِن ثمّة الحُكم بِعدم تساوي المفردات في التَّعبير أو العكس.

ولاستجلاء هذه الحقيقة سَلَكَ الدَّارسون عدّة سُبل:

فقد تناولت أبحاثهم تفسير ألفاظ اللّغة باعتماد **نظرية الحقول الدَّلالية** التي تسعى إلى تحديد الألفاظ في إطار الحقل المعرفي الخاص أو داخل المجال الدَّلالي لاختيار اللّفظ الدّقيق والمناسب في التّعبير، فكان ذلك سبيلًا للوقُوف على الفَوارق في معاني الألفاظ.

كمَا حرصوا في أبحاثهم على **البحث في أصول الكلمات** فعَمِلوا على إرجاع الكلمات إلى أصلها التي اشتقت منه، سعيًا لانتقاء مدلولات الصيغ الصرفيّة للكشف عن خصوصيّة الدّلالة بمراعاة بنية الكلمة ضمن الأسرة الاشتقاقيّة فضلًا عن مراعاة المقام والسِياق التي ترد فيه، قياسًا لِقاعدةِ الزيادة في المبنى زيادة في المعنى.

كما ركّزت أبحاثهم على النّظر في **أصلِ استعمالِ الكلماتِ** التي تدور حول معنى واحد، فكان ذلك أيضًا سبيلًا للوقوف على الفَوارق في معاني الألفاظ التي يُعبر بها مثلًا عن: حضر و جاء، وبعث وأرسل وأقسم و حلف من الأفعال وغير ذلك من الأفعال التي يعتقد بها التَّرادف.

كما عالجت أبحاثهم مسألة تأثُّر الدّلالة من خلال **أثر الصوت** من حيث صفاته ومخارج نطقه، فرأوا أنَّ الصوتَ القويّ للمعنى القويّ، والصوت الضّعيف للمعنى الضّعيف بل يشمل هذا التأثّر اختلاف حركات الأصوات وتأرجح الدّلالة وأنَّ اختلاف الحرف الواحد في اللّفظتين أو الثلاثة يكشف لنا جليًا عن هذا التَّغيُّر الدّقيق في المعنى.

وتسعَى دراستنا هاته إلى إبراز جهُود العُلماء القدماء والمحدثين؛ في حصرِ آلياتِ ضبط المفاهيم الحقيقية والمعاني الدّقيقة لمفردات اللّغة، وما مدى أهميتها في التَّعبير عن الكلام المُحْكَم المَبْنَى والمَعْنَى، وذلك من خلال تقديم دراسة وصفيّة تحليليّة لـ: «ظاهرة التَّرادف في اللّغة وجدليتها القائمة بين الحقيقة والوهم»، واقتضت طبيعة البحث مُكاشفة التُّراث اللّغوي لمعرفة مواقف وأراء العلماء واللّغويين حول الظّاهرة، ورصدها، ومِن ثمّة تتبع نظرة المحدثين لها واستقرائها، لأقف عندئذ عند مصاعب معالم استجلاء الفوارق بين مفردات اللّغة وضبط معانيها الدّقيقة، ضمن مباحث توليد مفاهيم الألفاظ بالاستناد إلى جملة من الإجراءات المنهجية التي اعتمدها في عرض وتحليل هاته المواقف.

كما تتناول هذه الدِّراسة مُعالجة المعلومات الدّلالية للكلمة في اللّغة العربيّة، القائمة على العلاقة بين اللّفظ والمعنى، ضمن ما يعرف بعلاقة التَّرادف ومُكَاشَفَتِهَا وصفًا وفحصًا في سيّاقِ التّحليل والتّعليل، من منظُور الفكر اللّساني الحديث بهدف رسم معالم توازن اللّفظ مع المعنى وتطابقهما في التَّعبير عن دقّة مقصُود الكلام.

وكان من اللازم أمام شدّة الخِلاف في هذه المواقف المتباينة، وأمام هذه الثغرات أن أقدم مقترحات عملية في سبيل رسم معالم صياغة الكلام يُراعى فيها علاقة المناسبة والملائمة في اختيار اللّفظ المعبر عن المعنى الدّقيق.

ولإبراز أهميّة هذا الموضوع في مجال الدّراسات اللّسانية الحديثة استقرأنا عيّنة من الألفاظ المختلفة استخدمها الأوائل في التَّعبير عن المفهوم الواحد، والجدير بنا في هذا المقام أن نُجيب عن جملة من الأسئلة التي قد تتبادر إلى ذهن القارئ؛ يتمثل أبرزها في: **ماهية التَّرادف؟ وما هي أنواعه؟ وفيما تكمن أسباب**

**وقوعه؟ وما مواقف العلماء تجاهه؟ وما السُبل التي سلكها الدّارسون في تناولهم لهذه الظّاهرة للوقوف على الفوارق في معاني الألفاظ؟** وما مدى أهمية مراعاة هذه الفوارق في الخطاب اللّساني ؟ هذا ما حاولنا الإجابة عنه ضمن هذا الطّرح:

**أهمية التَّرادف:**

لعلَّ من الدوافع التي عززت الرأي عند أصحاب إثبات وقوع التَّرادف في اللّغة لما له من أهمية كبيرة بالنّسبة للمتكلم؛ إذ أنَّه "يُوسع عليه طرائق البلاغة وأساليب التَّعبير في نظم الكلام ونثره ، فبالتَّرادف يستطيع المتكلم أن يختار أحد اللّفظين بِما يناسب فنون البلاغة ومقاماتها من سجع أو قافية، أو تجنيس، أو ترصيع، ذلك أنَّ اللّفظ الآخر قد لا ينسجم مع مُراد الأديب أو الشاعر؛ فيلجأ إلى مرادفه"[1]، ويَسْتدلُون على ذلك بأنَّ "وجود الألفاظ المترادفة تُسهل على المتحدث حديثه في ما إذا كان مصابًا بعيب من عيوب اللّسان، كأن يكون ألثغ، فأنَّه يختار الألفاظ الخالية من حرف الراء كما حصل لأحد الخطباء العرب أنَّه لم يحفظ عنه أنَّه تكلم بألفاظ فيها حرف الرّاء"[2]، فَقِيلَ: أنَّ "التَّرادف كَثَّرَ عليه الوسائل أو الطرائق في التّعبير عن ما في نفسه وتفادى الإحراج الذي يسببه له لثغهُ"[3]، فضلًا عن ذلك يُعدّ التَّرادف من العوامل التي تُثري رصيد اللّغة العربيّة، إلى جانب التّضاد والمشترك اللّفظي...الخ، فهو وسيلة من وسائل الثراء والنّمو اللّغوي، وإن دار حولها الخِلاف بين مؤيّد لها ومعارض، فحقيقة كان التَّرادف سببًا من أسباب تضخم المعجم العربي"[4].

**مفهوم التَّرادف :**

يُعد التَّرادف (Synonymie) مِن أهمّ الظواهر اللّغويّة التي شغلت بال العلماء اللّغويين والمعجميين قديمًا وحديثًا كونها مِن أهمّ مظاهر التَّعدد الدَّلالي في اللّغة العربيّة، حيث تعددت الآراء حول ضبط هذا المفهوم وتحديد معناه.

ويَكاد يجمع علماء اللّغة أنَّ **التَّرادف** هو "دلالة الألفاظ المختلفة على المعنى الواحد، مثلا: المسكن، والمنزل، والدار، والبيت، وذهب، وقعد، ومضى، وانطلق، وغدا"[5]، والسؤال الذي يجب أن يطرح هُنا كما يقول "عمار ساسي" هو: ما طبيعة هذه الدّلالة هل هي دلالة حقيقة أم شبيهة أم قريبة؟ ولمعرفة ذلك يُضيف "عمار ساسي" يجب استنطاق المعاجم.

**أ/- لغة:**

التَّرادف صيغة مشتقة من كلمة[ر.د.ف] وردت في «**لسان العرب**»: "الرِّدفُ: ما تبع الشَّيء، وكُلُّ شيء تبعَ من كلمة شيئًا، فهو ردفه، وإذا تتباع شيئٌ خلف شيئ فهو التَّرادف... وجاء في حديث بدر: ﴿فأمدهم الله بِأَلْفٍ مِنَ الْمَلَائِكَةِ مُرْدِفِينَ﴾، أي مُتتابعين، يُردف بعضهم بعضًا... وترادف الشَّيء: تبع بعضه بعضا، والتَّرادف التتابع، قال الأصمعي: تعاونوا عليه وترادفوا بمعنىً.... والرِّدفان: اللّيل والنهار، لأَنَّ كلَّ واحد منهما ردفُ

صاحِبِهِ"[6]. وجاء في «المعجم الوسيط» "ردفه يردفه ردفًا: ركب خلفه، وردفه تبعه، وردَفَه أمر: دهمه... وترَدافا ركب أحدهما خلف الآخر، وترادفا تعاونا، وترادفت الكلمتان كان بينّهما التَّرادف"[7].

وما يُفهم من هذه التّعَارِيف أنَّ كلمة التَّرادف لا تستقر على معنى واحد، وإنّما تُشير إلى معانٍ مُتعدّدة كالتّتابع والتّوالي، والتّقارب، والتّعاون، ممّا يؤكد "أنَّه لا وجود لمفردة تحمل عيْن مدلول مفردة أخرى حقيقة، لأنّ اللّفظ الواحد هو في الأصل وعاء للمعنى الواحد، وكلّ ما في الأمر أنَّ المترادفات هي أقارب يقرب بعضها لبعض مكانًا ودلالة، غير أنَّ كل مُفردة في الأصل موضوعة لدلالة خاصة بها ومميزة "[8].

**ب/- اصطلاحًا:**

وقد انبثق المعنى الاصطلاحي من المعنى اللّغوي فقد عرف **سبويه (ت180ه)**: التَّرادف بقوله: "...اختلاف اللّفظتين لاختلاف المعنيين، واختلاف اللّفظين والمعنى واحد، واتّفاق اللّفظين واختلاف المعنيين...فاختلاف اللّفظين لاختلاف المعنيين هو نحو: جلس، وذهب، واختلاف اللّفظين والمعنى واحد نحو: ذهب وانطلق، واتفاق اللّفظين والمعنى مختلف نحو قولك: وجَدت عليه من المَوجِدة، ووجَدت: إذا أردت وِجدان الضالّة"[9].

وأمّا **الأنباري** (محمد بن القاسم(ت327ه)): فقد قسم كلام العرب إلى ضربين وهذا في سيّاق حديثه عن الأضداد والمشترك اللّفظي، قائلًا: "وأكثر كلامهم يأتي على ضربين آخرين أحدهما أن يقع اللّفظان المختلفان على المعنيين المختلفين كقولك: الرجل والمرأة، والجمل والناقة، واليوم واللّيلة، وقام وقعد، وتكلم وسكت، وهذا هو الكثير الذي لا يحاط به، والضّرب الآخر أن يقع اللّفظان المختلفان على المعنى الواحد، كقولك: البر والحنطة، والعير والحمار، والذئب والسيد، وجلس وقعد، وذهب ومضى"[10].

ويُعرفه **أبو البقاء الكفوي**(ت487ه) بأنَّه: "الاتحاد في المفهوم، لا الإتحاد في الذات كالإنسان والبشر، وحق المترادفين صحة حلول كل منهما محل الآخر...والمرادفان يفدان فائدة واحدة من غير تفاوت، والتابع لا يفيد وحده شيئًا، بل بشرط كونه مقيدًا بتقدم الأول عليه قاله فخر الدين:

والمتَّرادفان مثل:قوله تعالى: ﴿سِرًّهُمْ وَنَجْوَاهُمْ﴾[11]، و﴿شِرْعَةً وَمِنْهَاجًا﴾[12]، و﴿لَا تُبْقِي وَلَا تَذَرُ﴾[13]، و﴿إِلَّا دُعَاءً وَنِدَاءً﴾[14]، و﴿سَادَتَنَا وَكُبَرَاءَنَا﴾[15]، و﴿صَلَوَاتٌ مِنْ رَبِّهِمْ وَرَحْمَةٌ﴾[16]،و﴿عُذْرًا أَوْ نُذْرًا﴾[17] "[18].

وعرَّف **الجرجاني** (ت816ه) **التّرادف** بأنَّه: "عبارة عن الاتحاد في المفهوم، وقيل هو توالي الألفاظ المفردة، الدّالة على شيء واحد، باعتبار واحد"[19]، وفي موطن آخر يَذْكُر لنا **الجرجاني**: "المترادف ما كان معناه واحدًا وأسماؤه كثيرة، وهو ضدُّ المشترك، أخذًا من التَّرادف الذي هو ركوب أحد خلف آخر، وكأنَّ المعنى مركوب واللّفظان راكبان عليه كاللَّيث والأسد"[20]، فـ"المترادفات هي ألفاظ متّحدة المعنى وقابلة للتبادل فيما بينها في أي سيّاق"[21].

وعرّفه **السّيوطي**(ت911ه): أيضًا بقوله: هو "ألفاظ مفردة دالة على شيء واحد باعتبار واحد، وقال: واحترزنا بالإفراد عن الاسم والحد فليسا مترادفين، وبوحدة الاعتبار عن المتباينين كالسيف والصارم. فأنَّهما دلا على شيء واحد، ولكن باعتبارين: أحدهما على الذات والأخر على الصفة"[22].

ومن الذين اهتموا كثيرًا بمسألة التَّرادف **محمد نور الدين المُنجد** (الديمشقي وخَرِيجْ جامعة المغرب(م1963)): يقول: **" التّرادف عندنا أن يدلَّ لفظان مفردان** دلالة حقيقة، أصيلة مستقلة،على معنى واحد، باعتبار واحد وفي بيئةٍ لغويةٍ واحدة"[23].

ويُفْهم من عَرْضِنَا لِهذه التَّعاريف أنَّ التَّرادف هو جملة المفردات التي تختلف في ألفاظها ومبانيها، وتتفق في معانيها، مع الأخذ بعين الاعتبار التباين بين اسم الشَّيء وصفته كالسيف والصارم.

ويلاحظ أيضًا من خلال تعاريف اللّغويين للتّرادف على أنَّه "**دلالة الألفاظ المختلفة على المعنى الواحد**" يُخالف نظرة علماء المصطلحية الذين يَرون أنَّه لا يُمْكِن التَّعبير عن المفهوم الواحد إلّا بمصطلح واحد، ممّا يُؤكد أنَّ "ما يدل على المعنى الواحد في الأصل هو اللّفظ الواحد"[24]. وعلى هذا الأساس يُمْكِنُنَا القول بأنَّ مسألة ضبط مفهُوم التَّرادف لا تزال بِحاجة إلى تدقيقٍ علميٍ؛ إذْ المتتبع لدّلالة التَّرادف في المعاجم العربيّة يَجِدُها تُؤكِد معاني التَّقارب، لا التماثل ولا التَّشابه، وهو ما جعل الباحثين ينقسمون فيه إلى صنفين؛ صنف يرى بِتطابق المترادفات؛ وصنف آخر يرون غير ذلك، إنَّما التَّرادف حتَّى وإن ثُبِتَ فهو نسبيّ إلى حدٍ بعيدٍ.

**أقسام التَّرادف:**

يُعتقد أنَّ جدلية ضبط مفهوم التَّرادف جعلت الدّارسين يَضَعُون له عدّة أقسام منها: **الإشاري، والإيحالي، والإدراكي**،....إلخ، ويبدو أنَّ كل هذه التّقسيمات تندرج تحت قسمين أساسيين أحدهما ترادف تام، والآخر شبه ترادف.

**أ- التَّرادف التَّام:**

وهو وُجود كلمتين أو أكثر في اللّغة الواحدة متماثلتين في المعنى؛ أي تعدّد الدّوال التي تُشير إلى مدلول واحد، وهو التَّرادف الكَامِلِ"[25]، أو التّماثل، أو التّطابق، وفيه يُسمى الشَّيء الواحد بالأسماء المختلفة كالسيف والمهند والحسام"[26].

ويُعرفه **أحمد مختار عمر** بقوله: "(complete synonymy)، أو (synonymy perfect)، أو ( genuine synonymy)، أو (full synonymy)، أو التماثل(sameness)، وذلك حين يتطابق اللّفظان تمام التَّطابق، ولا يشعر أبناء اللّغة بأي فرق بينهما، ولذا يبادلون بحريّة بينهما في كل السّياقات"[27].

**ب- شبه التَّرادف (near synonymy):**

ويُسمى بالتَّشابه (likeness)، أو التَّقارب ((contiguity)، أو التَّداخل ((overlapping)، وذلك حين يتقارب اللّفظان تقاربًا شديدًا لدرجة يصعب معها –بالنسبة لغير المتخصصين- التفريق بينهما، ولهذا يستعملهما الكثيرون دون تحفظ، مع إغفال هذا الفرق، ويُكمن التَّمثيل لهذا النوع في العربيّة بكلمات مثل: عام- سنة- حول... وثلاثتها قد وردت في مستوى واحد من اللّغة، وهو القرآن الكريم، ويحمل على هذا النوع كثير من الكلمات التي توصف بالتَّرادف مثل:(answer مع reply)، و(ill مع sick)، و(own مع possess)"[28].

**شروط التَّرادف:**

حرص العلماء المحدثين أمثال "**إبراهيم أنيس**" و"**حاكم مالك لعيبي الزيادي**" وغيرهم على وضع شروطٍ للتَّرادف، ورأوا أنَّه لا بُدّ من تحقُّقها حتَّى يُمكن القول أنَّه ثَمَّة ترادفٌ بين كلمتين أو أكثر، ومن أهم هذه الشروط:

1. **"الاتفاق في المعنى بين الكلمتين اتفاقاً تاماً**: على الأقل في ذهن الكثرة الغالبة لأفراد البيئة الواحدة، ويكتفي اللّغوي الحديث بالفهم العادي لمتوسطي النّاس حين النَّظر إلى مثل هذه الكلمات، فإذا تبيّن لنا بِدليلٍ قويٍ أنَّ العربي كان حقًا يفهم من كلمة (جلس) شيئاً لا يستفيده من كلمة (قعد) قلنا حينئذ أنَّه ليس بينهما ترادف"[29].
2. **الاتحاد في البيئة اللّغوية**، أي أن تكون الكلمتان تنتميان إلى لهجة واحدة أو مجموعة منسجمة من اللهجات"[30]، وعلى هذا الأساس يُؤكد "**إبراهيم أنيس**" قائلًا: "يجب ألا نلتمس التَّرادف من لهجات العرب المتباينة والمتباعدة من نحو لغة أهل اليمن القديمة ولغة أهل الحجاز، فالتَّرادف الدّقيق هو أن يكون للرّجل الواحد في البيئة الواحدة؛ الحرية في استعمال كلمتين أو أكثر في معنى واحد، يختار هذه حينًا ويختار تلك حينًا آخر؛ وفي كلتا الحالتين يكاد لا يشعر بفرق بينهما إلا بمقدار ما يسمح به مجال القول"[31].
3. **الاتحاد في العصر**، بمعنى أنَّ الألفاظ المترادفة تكون في عصر واحد، وإذا أردنا قياس كلمتين بالتَّرادف فيجب النَّظر إليهما بنظرة كلية؛ أي وصفية، وليس على أساس النظرة التاريخية وعلى أنَّهما استُعملتا في نفس العصر، وليس على مراحل تاريخية، "فالمحدثون حين ينظرون إلى المترادفات ينظرون إليها في عهد خاص وزمن معين، وتلك هي النّظرة التي يُعبرون عنها بكلمة (Synchronic)، لا تلك التّاريخية التي تتبع الكلمات المستعملة في عصور مختلفة ثم تتخذ منها مُترادفات، وهذه النظرة الأخيرة هي التي يُسمُونها (Diachronic)"[32].
4. **ألّا يكون أحد اللّفظين نتيجة تطوّر صوتي للفظ آخر**؛ فحين نقارن بين الجثل والجفْل، بمعنى النَّمل، نُلاحظ أنَّ إحدى الكلمتين يُمْكِن أن تُعتبّر أصلًا والأخرى تطور لها، فإذا كان الأصل هُنا هو الكلمة الأولى قلنا إنَّ (الجفل) صيغة حضرية نشأت في بيئة تراعى خفوت الصوت والتقليل من

وضوحه، وأمّا إذا كانت الثّانية هي الأصل، رجحنا أن (الجثل) قد نشأت في بيئة بدوية تميل إلى الأصوات الأكثر وُضوحًا في السمع... فالجثل والجفل ليستا في الحقيقة إلّا كلمة واحدة"[33].

5. الاتحاد في المفهوم"[34].
6. أن يَكُون التَّطابق في كلا المضمونين"[35].
7. "أن يَكُون اتفاق في المعنى بين الكلمات واختلافهما في اللّفظ.
8. أن تكُون المترادفة قابلة للتَّغيير في جميع السّياقات.
9. أن يَكُون التَّرادف من لُغةٍ واحدةٍ لا من لُغاتٍ متعددةٍ"[36].

يقول: **حاكم مالك لعيبي الزيادي**: "وبهذه الشروط حَدَّ المحدثون من كثرة التَّرادف والغلوّ فيه حتَّى صَارت المترادفات بقدرٍ مَقبُول، حتَّى كأنَّهم أدركُوا الاضطراب والخلط في هذه المسألة"[37].

**فوائد التَّرادف:**

يَرىَ مُؤيدي التَّرادف أنَّ له جملة الفوائد أبرزها:

- المزاوجة في الأسلوب، وطرد الملل من خلال التَّنوع في استخدام أصناف البديع"[38].
- إظهار ألوان المعاني"[39].
- التوسع في سلوك طرق الفصاحة وأساليب البلاغة في النظم والنثر"[40].
- أداة لتفسير وشرح الكلمات الصعبة والغريبة"[41].
- يعتبر أداة للاستعانة باختلاف موازين الكلمات المترادفة على إقامة ميزان العروض بحسب ما تسمح به الأسباب والأوتاد"[42].
- توسيع من القيم التعبيرية، وتبسط مدَاهَا اللّفظي"[43].
- في التَّرادف عون على تجنب إعادة اللفظ إذا اقتضى الحال إلى إعادة الحديث عن مدلوله"[44].
- التنوع في الكلام من مقام إلى مقام بتنوع الألفاظ.
- قد يكون في المترادفات من هو أجلى وأشهر، فيستخدم ليكون شرحًا للآخر الخفي.

**أسباب وقوع التَّرادف:**

تعددّت الآراء واختلف الأفكار بخصوص عوامل وأسباب وقوع التَّرادف فقد أورد عبد الرحمن جلال الدين السيوطي: في كتابه «المزهر في علوم اللّغة وأنواعها» : -وهي نظرة الأصوليين القدامى- أنَّ "لوقوع الألفاظ المترادفة سببين، أحدهما: أنْ يكون من واضعين، وهو الأكثر بأن تضع إحدى القبيلتين أحد الاسمين، والأخرى الاسم الآخر للمسمى الواحد من غير أن تشعر إحداها بالأخرى، ثم يُشْتهر الوضعان، ويخفى الواضعان، أو يلتبس وضع أحدهما بوضع الآخر وهذا مبني على كون اللّغات اصطلاحية، والثّاني :أن يكون من واضع واحد وهو الأقل"[45].

هذا ويُمكن تفسير وُجُود التَّرادف في اللّغة العربيّة عند بعض المحدثين إلى جُملة من الأسباب ،فقد جاء في مقالٍ لـ: "مثنى نعيم" تحت عنوان: «إيهام التَّرادف في نُصوصِ الجَنَّة في القُرآنِ الكريمِ -دراسة بلاغية-»، نُشِرَ في مجلة «مداد الآداب» في العدد الأول بالجامعة نذكُر منها:

**أولًا: تناسي الصفات والفروق**: هُناك صفات تفتقد عنصر الوصفية من الزمن بالتدرّج، وتجدّد مدلولاتها مما كان بينها من فوارق، وغلبت عليه التسمية، نلاحظ ذلك في أسماء السيف، فالحسام واليميني والقاطع يدل كل منهم على وصف خاص للسيف عما يدل عليه الآخر"[46]، وهذا ما يعبّر عنه بـ: **فقدان الوصفية**، أو **بتناسي الصفات والفروق** في مفردات اللّغة العربيّة.

**ثانيًا**: احتكاك لغة قريش باللهجات العربيّة الأخرى، هذا الاحتكاك نقل إليها طائفة من مفردات هذه اللهجات، وقد أجمع الرواة على أنَّ قريشًا كانت تتخير من كلمات القبائل الأخرى في مواسم الحج والأسواق، ما خف على اللسان وحسن في السمع حتَّى لطفت لهجتهم وجاد أسلوبهم"[47]، ونضرب في ذلك مثلًا: - القمح لغة شامية، والحنطة لغة كوفية، وقيل البر لغة حجازية، و- الإناء من فخار عند أهل مكة يدعى بُرمة وعند أهل البصرة يسمى قدرًا.

ويُعد هذا الاختلاف في اللهجات العربيّة من المستويات اللّغوية، والأمثلة على ذلك كثيرة ومتنوعة، فقد تُنْعَت الدار بمجموعة من الأسماء مِنها: [دار، منزل، مسكن، بيت،]، وينعت مكان قضاء الحاجة بـ:[مرحاض، دورة المياه، بيت الخلاء]، كما تدعى الزوجة بـ:[المرأة، العقيلة، الزوجة،الحريم...]"[48]، وهذا ما يُعبّر عنه **بالاقتراض من اللغات الأعجمية** وأنَّ البعض منه هذه المقترضات كثر استعمالها حتَّى غلب على الأصل العربي من ذلك أيضًا:

| الفظ الأعجمي | اللّفظ العربي |
|---|---|
| النَّرجس | العَبْهر |
| الرَّصاص | الصَّرَفان |
| الياسمين | السَّمْسَق |
| المِسك | المشموم |
| الاسفنط (الدرياقة) | الخمرة |

ويَرى بعض المحدثين أنَّ "العرب قد أخذوا ألفاظًا وهم في غنى عنها؛ وذلك بسبب خفة اللّفظ المستعار وسهولة نُطقه بالقياس إلى المرادف العربي أو بسبب جدته وطرافته"[49]، وهو ما أشار إليه قبل ذلك (أبو حاتم بن سهل) **السجستاني** في قوله: "إنّ رؤية بن العجاج والفصحاء كالأعشى وغيره ربما استعاروا الكلمة من كلام العجم للقافية، لتستطرف"[50].

**ثالثاً**: أنَّ كثيرًا من المترادفات ليست في الحقيقة كذلك، بل يدل كلّ مِنها على حالة خاصّة مِن المدلول تختلف بعض الاختلاف عن الحالة التي يدل عليها غيره، فمثلًا: رمق، لحظ، وحدج، وشفن، وردنا، وما إلى ذلك من الألفاظ التي تدل على النَّظر، فإنَّ كلّ منها يُعبر عن حالة خاصّة للنَّظر، تختلف عن الحالات التي

تدل عليها الألفاظ الأخرى، فرمق يدل على النَّظر بجامع العين، ولحظ يدل على النَّظر من جانب الأذن، وحدج معناه رماه ببصره مع حدّة، وشفن يدل نظر المتعجب الكاره، ورنا يفيد إدامة النَّظر في سكون...الخ"[51]، وهذا ما يُعبّر عنه **بالتساهل في الاستعمال**؛ أي في استعمال المفردة وعدم مراعاة معناها الدّقيق فيؤدي ذلك إلى تداخلها مع مفردات أخرى تقاسمها المعنى في مجالها الدلالي، فمثلًا المائدة لا يُقال لها مائدة في الأصل إلّا إذا وضع عليها طعام وإلّا فهي خوان، والكأس لا تكون كأسًا حتَّى يكون بها شراب، وإلّا فهو قدح، أو كوب، والكوب لا يكون إلّا بِعروةٍ، والكوز بعروة.

**رابعًا: الاستخدام المجازي**: أنَّ كثيرًا من الكلمات التي تذكر المعاجم على أنَّها مترادفة معانيها لكلمات أخرى، غير موضوعة في الأصل لهذه المعاني، بل مستخدمة استخدامًا مجازيًا، فالرحمة مثلًا قد استخدمت من (الرحم) موضع الولد والمكان الذي يلد الأبناء والأخوان، فتنشأ بينهم صلة من الحب والعطف، وقد تقادمت العهود على هذا المعنى المجازي حتَّى أصبح حقيقة وبهذا نشأ التَّرادف بينهما وبين كلمات أخرى مثل الرأفة"[52]، وكلمة داهية مثلًا التي تطلق مجازًا على كلِّ مَن نبغ في العلم على اختلاف أسماء هؤلاء العلماء، فأصبحت مُرادفة لأسمائهم، وهكذا بإمكان المجازات المنسية أن تصير مُرادفات للكلمات الأصلية مع مرور الزمن.

**خامسًا**: انتقال كثير من الألفاظ السامية والمولدة والموضوعة والمشكوك في عربيتها إلى العربية وكان لكثير من هذه الألفاظ نظائر في متن العربية الأصلي[53].

**سادسًا**: إن جامعي المعاجم لشدّة حرصهم على تسجيل كل شيء، دونوا كلمات كانت مهجورة في الاستعمال، ومستبدلًا بها في اللّغة مرادفاتها"[54].

**سابعًا: التَّغير الدّلالي**: الذي يصيب ألفاظ اللّغة نتيجة التطور في دلالتها، إما بتوسيعٍ أو تضييقٍ في دلالتها، أو بانتقالها إلى معنى آخر، وذلك عبر مراحل زمنية، كما هو الشأن بالنسبة لكلمة (سيارة) التي كانت تدل في زمن ما عن القافلة، وتغير مدلولها إلى كل مركبة أو عربة تسير على عجلات، وكذلك الأمر بالنسبة لكلمة (رسول) التي كانت تطلق كل من مُرْسَل وارتقى معناها إلى من كلفه الله سبحانه وتعالى برسالته، والأمثلة على ذلك كثيرة، ويُمكن أن نرد كثيرًا من المترادفات إلى هذه الحقيقة في التَّطور.

**ثامنًا: سبب صوتي**: ونعني به التَّغيرات الصوتيّة التي تحدث للكلمات إما نتيجة إبدال في أحد أصواتها كما هو الشأن لكلمة: (ثوم/فوم)، وكلمة (حثالة/حفالة) وكلمة (كثيرُ/ بَثيرُ)، هذه التَّغيرات تَخلق صورًا مختلفة تؤدي المعنى نفسه، ويُمكن أن نرد كثيرًا من المترادفات إلى هذه الحقيقة في التَّطورات الصوتية.

**التَّرادف في اللّغة بين الإثبات والإنكار.**

تعارضت الأفكار واختلفت الآراء وتباينت الاتجاهات حول ظاهرة التَّرادف، وذلك منذ مطلع القرنين الثالث والرابع الهجريين، حيث تفطّن علماء اللّغة إلى بعض الفروق الدّلالية بين الكلمات التي اعتبرها مَن سبقوهم من المترادفات فنشب نزاع بين علماء اللّغة حول التَّرادف ووقوعه في اللّغة العربية شكل بذلك مُنعرجًا في محور الدراسات اللّغوية قديمًا وحديثًا وانقسموا فيها بين مثبتين موجزين ومنكرين مانعين، ومِنْهُم مَن التزم منهج الوسطيّة والاعتدال، والقَبُول بشروطٍ

**أولًا: المثبتون:**

يُدلّل العرب القدامى لِفكرة التَّرادف ويُثبتون وجوده في اللّغة، بالاستشهاد ببعض القصص المتواترة في تراثهم نثرًا، وشعرًا، وبِأحاديثِ الرّسُولِ صَلى الله عليه وسلم للبَرْهَنَةِ على رأيهم ومن ذلك:

**01:** فقد روي أنَّ **أبا زيد** سأل أعرابيًا: ما الحنبطي؟ قال هو المتكأكيء قال أبو زيد وما المتكأكيء قال هو المتأزف قال: ما المتأزف فسئم الأعرابي من مساءلته وقال له أنت أحمق"[55].

**02:** رُوي أنَّ **رجلًا من عربِ الشّمالِ** ذهب إلى أحد ملوك اليمن وكان الملك فوق السّطح فطلع الرّجل إليه فقال له الملك (ثَبْ) أي (اقعدْ ) فوثب الرّجل من الأعلى فانكسر، فقال الملك: ما بصاحبكم؟ فقالوا أنَّه لا يعرف الحِمْيَرِيَّة، فقال الملك: من ظفر حمر (أي من دخل ظفار فليتكلّم اللّغة الحِمْيَرِيَّة)، يقول **إبراهيم أنيس**: ولقد دخلت الكلمة العربيّة من وقت هذه القصّة وأصبحت ترادف" قعد"[56].

**03:** رُوي أنَّ النّبي صلّى الله عليه وسلّم قد وقعت من يده السكّين، فقال لأبي هريرة ، ناولني السكّين، فالتفت أبو هريرة يمينه ويساره، ثم قال بعد أن كّرر آلرسول له القول ثانية وثالثة، وقال:المدّية تريد؟ فقال له الرسول : **نعم**"[57].

**04:** رُوي أنَّ **ابن خالويه** (ت370ه) "كان يفتخر بأنَّه يحفظ للسّيف خمسين اسمًا"[58].

**05:** ما نقله **ابن فارس (ت395)** عن مُثبتي التَّرادف وهو قولهم: "لو كان لكّل لفظة معنى غير الأخرى لما أمكن أن يعبّر عن شيء بغير عبارته، وذلك لأن نقول في: لا ريب فيه،لا شك فيه،فلو كان الّريب غير الشكّ لكانت العبارة خطأ" فلما عبر عن هذا بهذا عَلِم أنَّ المعنى واحد"[59].

**06:** روى **أحمد ابن فارس** في كتابه: «الصاحبي في فقه اللّغة»: "حديثًا عن أبي بكر بن دريد قال: حدثنا ابن أخي الأصمعي عن عمّه **الرشيد** سأله عن شعر لابن حزام العُكْلِيّ ففسره، فقال: يَا أصمعي، إِنَّ الغريب عندك لغَيْرُ غريب، فقال: يَا أمير المؤمنين، ألا أكون كذلك وَقَدْ حفظتُ للحَجَر سبعين اسمًا"[60]، وهذا ما يدل على أنَّهم كانوا يُعبرون عن المعنى الواحد بأسماء وهو إقرارهم بوقوع بالتَّرادف.

07: ما نقله **السيوطي** في كتابه: «المزهر في علوم اللّغة وأنواعها» من شعر عن ابن الأعرابي: قائلًا: "اخبرنا أبو بكر محمد بن الحسن عن أبي العباس أحمد بن يحيى قال أنشدني ابن الأعرابي:

**كأني به من شدّة الروع آنس *** وموضع زين لا أريد مبيته**

فقال له شيخ من أصحابه : ليس هكذا أنشدتنا، إنما أنشدتنا:

**كأني به من شدّة الروع آنس *** وموضع ضيق لا أريد مبيته**

فقال سبحان الله تصحبنا منذ كذا و كذا، ولا تَعلم أنَّ **الزين والضيق** واحد، وقال الله سبحانه وهو أكرم قيلا: ﴿قُلِ ادْعُوا اللَّهَ أَوِ ادْعُوا الرَّحْمَنَ أَيًّا مَا تَدْعُوا فَلَهُ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى﴾"[61]، وكان وابن العربي هو الذي

يقول: "يقال لِلعمامة: هي العمامة، والمشوذ، والشب، والمقطعة والعصابة، والعصاب، والتاج، والمكورة"[62].

وهذا دليل واضح على موقفه في إثبات التَّرادف؛ إذْ لا وُجود للفُروق الدّلالية عنده بين كلمتي (زين)، و(ضيق) ولا في المسميات التي تُطلق على العمامة.

08: ما نقله **السيوطي** أيضًا في كتابه «المزهر في علوم اللّغة وأنواعها» أنَّ التَّرادف كانَ ماثلًا في أذهان العرب وعبّر عن ذلك في أشعارهم، كقول الحطيئة مثلًا:

**ألا حبّذاً هندٌو أرضٌ بها هندُ *** و هِنْدٌ أتى مِنْ دُونها النأْيُ والبُعْدُ**

قالوا: وقد يأتي الشاعر بلفظين ( مختلفين لمعنى واحد تأكيداً ومبالغة، وقالوا : فالنأي هو البعدُ"[63]، وتناقل النُّقَاد البيت شاهد على تأكيد المعنى الواحد بلفظين مختلفين.

وما يُفهم من خلال هذا العرض الوجيز لهذه القصص أنَّ رواة اللّغة وجامعوها في تلك الفترة كانوا لا يجدون حرجًا في التَّعبير عن المعنى الواحد بألفاظ عدّة، كما يبدُو أنَّ علماء اللّغة في تلك الفترة لم يَتَفَطَنُوا بعد إلى ما يُسمى بالفروق بين الألفاظ فعبّر عن المفهوم الواحد بألفاظ مختلفة من ذلك: المسكن، والمنزل، والدار، والبيت..إلخ.

ويُعدُّ هؤلاء مِن فريق أنصار التَّرادف بوصفه دليل على غنى اللّغة العربيّة وقُدرتها على الإيفاء بمتطلّبات التَّعبير بمختلف سياقاته.

ويعتبر **ابن خالويه** (ت370ه): من أبرز الرُّموز التي تؤيد فكرة التَّرادف؛ إذْ نجده يُفاخر بما جمعه من كلمات ذات معنى واحد"[64] في كُتُبه من مفردات لأسماء الأسد والحية.

كما يُعدّ **ابن جني**(ت392ه): أيضًا من الذين اهتموا بمسألة التَّرادف، وقال بشأنِّه: "هذا فصل من العربيّة حسن كثير المنفعة قوي الدّلالة على شرفِ هذهِ اللّغة؛ وذلك أن تجد للمعنى الواحد أسماء كثيرة، فتبحث عن أصل كلّ اسم منها فتجده مفضي المعنى إلى معنى صاحبه"[65]، ويَسْتَشْهِد على ذلك بكلام العرب قائلًا: ألا ترى إلى قولهم للإنسان إذا رفع صوته: قد رفع عقيرته، فلو ذهبت تشتق هذا بأن تجمع بين معنى الصوت ومعنى (ع.ق.ر) لَبَعُدَ عنك وتعسفت؛ وأصله أنَّ رجلًا قُطِعَت إحدى رجليه، فرفعها ووضعها على الأخرى، ثم صرخ بأرفع صوته، فقال النَّاس رفع عقيرته"[66]، وفي موضع آخر يُحاول **ابن جني**(ت392ه): لفت الانتباه بأنَّ ثمّة فرق في أصول الكلمات ذات المعنى الواحد عند الاستعمال قائلا: "هذا صريح في أنَّ الكلمات المترادفة في أصل الاستعمال تدور حول معنى واحد، لكن بينها فروق، عند النظر في أصل استعمالاتها"[67].

ونجد **ابن سيده** (ت485ه): هو الآخر يُناصر أصحاب الرأي بإثبات التَّرادف ويُثني عليه قائلًا: "وكذلك أقول على الأسماء المترادفة التي لا يكثر بها نوع ولا يحدث عن كثرتها طبع كقولنا في الحجارة :حجر وصفاةَ، ونقله ومن الطريق طويل وشلب وشرْحَبُ"[68]، كما ضمّن كتابه الكثير من الأمثلة عن المترادفات في اللّغة العربيّة.

**الوسطية والاعتدال في إثبات التَّرادف:**

إنَّ المتتبّع لمسألة التَّرادف في البحث اللّغوي، يجد أنَّ مُثبتي التَّرادف كانوا فريقين؛ فريق وسَّع في مفهومه، ولم يقيد وقوعه بأي قيد، وهو ما نجده عند أولئك الذين لا يفرقون بين اسم السيف وصفته بأنَّهم أسماء للسيف مثلًا، وفريق آخر كان يُقَيدْ وقوعه ويضع له شروطًا تَحُدُ من حدوثه ومن هؤلاء:

**الرازي (الإمام فخر الدين(ت606))**: وهو من أئمة علم الأصول الذين أثبتوا التَّرادف، غير أنَّنا نَجِدُه يَقِف موقف الوسطية والاعتدال في ذلك؛ فهو يرى وجوب تقيد التَّرادف بعدم التباين في المعنى وبعدم الإتباع، فليس من التَّرادف (السيف والصارم)؛ لأنَّ في الثّانية زيادة في المعنى، وليس منه (عطشان ونطشان)؛ لأنَّه لا معنى للكلمة الثانية، ولكن مع هذا اعترف بوجود المترادفات في اللّغة العربيّة، وكان يرى أنَّ مرجع كلّ هذه التعسفات إلى الاشتقاقيين"[69].

ومِمّنْ توسَط بين الإنكار والوقوع أيضًا أبو الفرج **الأصفهاني** (ت356ه) الذي يقول: "وينبغي أن يجعل كلام من منع على منعه في لغة واحدة فأمّا في لغتين فلا ينكره عاقل"[70]، **فالأصفهاني** كان يَرى أنَّ التَّرادف الحقيقي هو ما يوجد في اللّهجة الواحدة أمّا ما كان من لهجتين فليس من التَّرادف"[71]، وهو ما يؤكد موقف الأصفهاني إزاء التَّرادف بوجوب حدوثه في لغة واحدة، وعدم حدوثه في لغتين مختلفتين، والموقف نفسه نجده عند **ابن درستويه (ت347)** فهو أيضًا ينفي التَّرادف في لغة واحدة، ويُجِيزه في لغتين.

كما نجد **صبحي الصالح (اللّبناني م1926)في كتابه:** «دراسات في فقه اللّغة» هو الآخر **يتوسط بين الإنكار والوقوع** قائلًا: "وهكذا لم نجد مناص من التسليم بوجود التَّرادف ولا مفر من الاعتراف بالفروق بين المترادفات، لكن هذه الفروق –كما يبدو لنا- نسيت فيما بعد فأصبح من حق اللغة التي ضمنتها إليها أن تعتبرها ...دليلا على كثرة مترادفاتها"[72].

ومنهج الوسطية بين الإنكار والثبوت في التَّرادف نجده أيضًا عند العراقي: **حاكم مالك الزياديّ:** في كتابه «التَّرادف في اللّغة» يقول: "ولعلّ أهم ما نجده في هذه الأقوال إشارة بعضهم إلى أنَّ التَّرادف ظاهرة غير ثابتة في الألفاظ، لاكتساب الألفاظ المترادفة معاني مختلفة بمرور الزّمن، وتخصص كلّ منها باستعمال معيّن حتَّى عَدّ بعض اللّغويين هذا الأمر قانونًا كامنًا في اللّغة، وهو ما يُسمى عند **بريل** بقانون التوزيع في اللّغة، وضربوا له الأمثلة في عدّة لُغات ، وهذا يؤكد ما توصلنا إليه آنفًا من أنَّ التَّرادف حالة ليست ثابتة في الألفاظ ولا مطلقة، ويتمثل هذا في أنَّ ما كان مترادفًا من الألفاظ قد يصير متباينًا والعكس صحيح أيضًا"[73].

ومنهج الوسطية بين الإنكار والثبوت في التَّرادف نجده أيضًا عند المصري **علي الجازم (1881م-1949م)**، يقول" إنّنا لا ننكر التَّرادف، ونرى أنَّه واقع فعلًا وأنَّ وجوده في اللّغات من الخير لها، ولكننا ندعو إلى التّأمل والتّدقيق، وعدم الإغراق في التّوسيع والتّضييق"[74].

ومِمّنْ يَعْتَرِف بِوُجود التَّرادف التَّام في اللّغة من المحدثين **ستيفن أولمان** (**StephenOlman**): يقول: "من الخطأ إنكار إمكانية حدوث التَّرادف التَّام، حيث أنَّ هذا مناقض للظّاهر بصورة كافية"[75]، ويُبين **ستيفن أولمان** بأنَّه يُمْكِنْ أن تحل كلمات محل أخريات في أي سيّاق من غير فرق، وهذا الأمر صعب على اللّغة أن تُقدّمه بِسُهولة، وإذا وقع فالأصل أن يَكُون قصير المدّة، فالمترادفات "هي ألفاظ متحدة المعنى وقابلة للتّبادل فيما بينها في أي سيّاق، والتَّرادف التَّام نادر الوقوع إلى درجة كبيرة، فهو نوع من الكلمات التي لا تستطيع اللّغة أن توجد بها في سهولة ويسر، فإذا وقع هذا التَّرادف التَّام، العادة أن يكون ذلك لفترة قصيرة محدودة، حيث أنَّ الغموض الذي يَعتري المدلول، والألوان أو الظلال المعنوية ذات الصيغة العاطفية أو الانفعالية التي تحيط بهذا المدلول لا تلبث أن تعمل على تحطيمه وتقويض أركانه، وكذلك سرعان ما تظهر بالتدرج فروق معنوية دقيقة بين الألفاظ المترادفة، بحيث يصبح كل لفظ مناسبًا وملائمًا للتَّعبير عن جانب واحد فقط من الجوانب المختلفة للمدلول الواحد"[76].

ويُؤكد **رَمَضَان عبد التّواب**(ت2001)، وُجُود التَّرادف في اللّغة قائلًا: "ورغم ما يوجد بين لفظة مترادفة وأخرى، من فروق أحيانًا، فإنّنا لا يصح أن ننكر التَّرادف فنراهم يفسرون اللّفظة بالأخرى"[77]، من ذلك ما قام به **الهمذاني (ت395ه):** في كتابه: «الألفاظ الكتابية والألفاظ المختلفة في المعاني المؤتلفة»: في تفسير كلمة (الحُسْنِ) قائلا: الحُسْنِ: "يقال: النَّضْرَةُ -والبَهْجَةُ -والبَسَامَةَ -والوَسَامَةُ -والقَسَامَة -والحُسْنِ -والجَمَالُ -والوَضَاءَةُ"[78]، ومن ثمَّة اعتبر التَّفسير بالمُرادف طريقة من طرائق عرض المعنى في المعاجم.

إنَّ مِن أهمِّ الملاحظات التي يَجب أن تُسجل في هذا الجانب من البحث الذي خصصناه لعرض آراء جهابذة اللّغة الذين انصبت اهتماماتهم في إثبات التَّرادف كظاهرة لغويّة فرضتها طبيعة اللّغة العربيّة باعتبارها لغة جامعة للهجات القبائلية قديمًا من جهة، ولِقدرة اللّغة العربيّة للتكيف مع مستجدات الحياة المعاصرة من جهة أخرى.

كما يَبْدُو أنَّ قناعة هؤلاء واضحة بِوقُوع التَّرادف في اللّغة إلى حدٍ ما، ودليلهم على ذلك أنَّ الألفاظ المتقاربة في المعنى قد تصير متباينة بمرور الزّمن وبتغير الاستعمال.

**ثانيًا: المنكرون:**

يعُود سبب إنكار وُقُوع التَّرادف عِند هؤلاء إلى وُجود الفُروق الدّقيقة بين المترادفات، فَهُم يَلتمسون بعض الفَوارق الطّفيفة والدّقيقة في معاني الكلمات المترادفة.

ومن يُؤمن بِوُجُودِ الفروق بين الألفاظ ويُنكر التَّرادف من القدامى **أبو هلال العسكري** (ت395ه)؛ إذْ يقول: "الشَاهِد عَلَى أنَّ اخْتِلَاف الْعبارَات والأسماء يُوجب اخْتِلَاف الْمعَانِي،أَن الِاسْم كلمة تدل على معنى دلَالَة الْإِشَارَة، وَإِذا أُشير إِلَى الشَّيء مرّة وَاحِدَة فَعرف، فالإشارة إِلَيْهِ ثَانِيَة وثالثة غير مفيدة، وواضع اللُّغَة حَكِيم لَا يَأْتِي فِيهَا بِمَا لَا يُفِيد، فَإِن أُشير مِنْهُ فِي الثَّانِي وَالثَّالِث إِلَى خلاف مَا أُشير إِلَيْهِ فِي الأول، كَانَ ذَلِك صَوَابا، فَهَذَا

يدل على أَن كل اسْمَيْنِ يجريان على معنى من الْمعَانِي وَعين من الْأَعْيَان فِي لُغَة وَاحِدَة، فَإِن كل وَاحِد منهما يَقْتَضِي خلاف مَا يقْتَضِيهِ الآخر وَإِلَّا لَكَانَ الثَّانِي فضلا لَا يحْتَاج إِلَيهِ. وإلى هذا ذَهَبَ الْمُحَقِقُونَ مِنَ العُلَمَاء"[79]، و قد ألَّف في هذا الشّأن كتابًا سماه الفروق اللّغوية وصرح في مُقدمته بإنكاره التَّرادف.

فأبو **هلال العسكري** يَرى أنَّ التَّرادف غير واقع لِوجود فروق في معاني الكلمات التي يُظن أنَّها من المترادفات، ويأتينا بِأمثلةٍ كثيرةٍ في كتابه، كالفرق بين (العفو)و (الغفران) مثلًا يَقول: "عفوت عنه فيقضي ذلك محو الذّنب والعقاب، وتقول: غفرت له فيقضي ذلك ستر الذّنب وعدم فضحه"[80]، ويقول في موضع آخر مؤكدًا نفيه للتَّرادف: "لعلّ قائلًا يقول إنَّ امتناعك مِنْ أن يَكُون للفظين المختلفين معنى واحد ردّ على جميع أهل اللّغة؛ لأنّهم إذا أرادوا أن يفسِّروا اللّب، قالوا هو العَقُل... قُلنا ونحن وكذلك نقول، إلاّ أنّا نذهب إلى أنَّ قولنا (اللّب) وإن كان هو العقل، فإنّه يُفيد خلِاف ما يُفيد قولنا (العقل)"[81].

كما نجد **أبا علي الفارسيّ**، (ت377)، من أوائل من أطلق اسم التَّرادف على هذه الظاهرة، وحكي عنه -أبي عليّ الفارسيّ- أنَّه كان في مجلس عند سيف الدولة بحلب وكان معه جماعة من اللّغويين من بينهم ابن **خالويه**، قال ابن **خالويه (370ه)** : أحفظ للسيف خمسين إسمًا، فتبسم أبو عليّ، وقال: لا أحفظ له إلا إسمًا واحدًا وهو السيف، قال **ابن خالويه**: فأين المهند والصارم وكذا وكذا ؟ قال أبو عليّ : هذه صفات"[82].

ومِمّنْ يلتمسون الفروق بين الألفاظ المتقاربة في المعنى أيضًا **أبو العباس ثعلب** (أحمد بن يحيى البغدادي (ت291ه)، وهو يُهاجم أصحاب الرأي بِجوازِ التَّرادف بالقول: "ما يظن من المترادفات فهو من المتباينات التي تتباين بالصفات كما في الإنسان والبشر، فالأول موضوع له باعتبار النسيان، أو باعتبار أنَّه يؤنس، والثاني باعتبار بادي البشر"[83].

والرأي نفسه نجده عند **ابن فارس** في التفريق بين الاسم الصفة، حيث يقول: "يُسمى الشَّيء الواحد بالأسماء المختلفة نحو (السيف والمهند والحسام) والذي نقوله في هذا أنَّ الاسم واحد وهو((السيف )) وما بعده من الألقاب صفات، ومذهبنا أنَّ كلّ صفة منها فمعناها غير معنى الأخرى"[84]، ثم يذكر **ابن فارس**(ت377) أنَّ آخرين يرون أنَّه: "ليس منها اسم ولا صفة إلاّ ومعناه غير معنى الآخر، قالوا وكذلك الأفعال، نحو: مضى وذهب وانطلق، وقعد وجلس، ورقد ونام وضجع، قالوا: ففي (قعد) معنى ليس في(جلس)"[85].

وهُنا نُلاحظ تعليل **ابن فارس** عن صحة وجهة نظره في تبيان الفُروق الدّقيقة لكلمتي (القعود) و (الجلوس)، ويُبرهن على عدم تطابق اللّفظتين في المعنى بالقول: "نحن نقول أنَّ في قعد معنى ليس في جلس، ألا ترى أننا نقول قام ثم قعد وأخذه المقيم والمقعد وقعدت المرأة من الحيض، وتقول الناس من الخوارج: قعد ثم جلس: كان مضطجعا فجلس، فيكون القعود عن قيام، والجلوس عن حالة هي دون الجلوس لأنَّ الجلوس المرتفع، والجلوس هو ارتفاع عما دونه"[86].

ويُبرهن **ابن درستويه** (ت347) أيضًا عن إنكاره للتَّرادف لِوُجود الفُروق الدّلالية بين الكلمات أو اختلاف الصّيغ فيقول: "لا يكون فعل وأفعل بمعنى واحد كما لم يكونا على بناء واحد، إلا أن يجيء ذلك في لغتين مختلفتين، فأمّا من لغة واحدة فمجال أن يختلف اللّفظان والمعنى واحد، كما يظّن كثير من اللّغويين والنحويين، وإنما سمعوا العرب تتكلّم بذلك على طباعها،وما في نفوسها من معانيها المختلفة وعلى ما جرت به عادتها وتعارفها، ولم يعرف السّامعون لذلك العلّة فيه والفروق،فظنّوا أنَّها بمعنى واحد، وتأولوا على العرب هذا التّأويل من ذات أنفسهم، فإن كانوا قد صدقوا في رواية ذلك عن العرب، فقد أخطئوا عليهم في تأويلهم مالا يجوز في الحكمة، وليس يجيء شيء من هذا الباب إلا على لغتين متباينتين كما بينّا، أو يكون على معنيين مختلفين أو تشابه شيء بشيء"[87].

ويُصرح **ابن الأعرابي** (ت231) عن عدم إيمَانِه بِوقُوع التَّرادف الكامل بين الكلمات فيقول: "كل حرفين أوقعتهما العرب على معنى واحد، في كلّ واحد منهما معنى ليس في صاحبه، ربما عرفناه فأخبرنا به، وربما غمض علينا فلم نلزم العرب جهله"[88].

ومن المحدثين الذين ينكرون التَّرادف في اللّغة ويلتمسون الفروق بين الألفاظ المتقاربة في المعنى **حفني ناصف**(ت1919م)، حيث يقول: "إنَّ الناظر إذا أمعن نظره تبين له أن لا ترادف في الحقيقة لأنَّ العرب شعوب وقبائل، ولكلّ شعب ألفاظ محصورة وضعها واضعهم ليتقاضوا بها أغراضهم ، ولا ضرورة في تقاضي الأغراض إلى وضع أزيد من لفظ واحد لكلّ معنى"[89] .

ويُبرهن هنريكوس لامنس(Henri Lammens) وهو بلجيكي مستشرق، عن استحالة وقوع التَّرادف التَّام في اللّغة بالقول: "إنّ التَّرادف التام مما يستحيل كيانه، ويمتنع في الوضع إتيانه؛ إذ يترتب عليه أن تكون اللّغة الواحدة لغتين، ويصير لِسان الفرد لسانين"[90].

وأمّا التَّرادف في نظر محمد المبارك (الديمشقي(1981م-1912م)، فهو مرض من الأمراض المنتشرة في عصر الانحطاط، الذي ضاعت فيه الفروق الدقيقة بين الألفاظ المتقاربة، فغدت مترادفة"[91].

وإنَّ من أهمِّ الملاحظات التي يجب أن تُسجل في هذا الجانب من البحث الذي خصصناه لعرض آراء جهابذة اللّغة الذين انصبت اهتماماتهم في نفي وقوع التَّرادف في اللّغة ويعتبره انزياحًا وخروجًا عن الأصل في الاستعمال اللّغوي للمفردة.

ويَبْدُو أنَّ قناعة هؤلاء واضحة بعدم وقوع التَّرادف في اللّغة؛ إذ لا مجال لموضع المفردة في الاستعمال غير الموضع المناسب التي وضعت لأجله.

**التَّرادف في القرآن بين الجواز والمنع.**

**أ/- مُجيزو التَّرادف في القرآن:**

يرى أصحاب الرأي بجواز التَّرادف في القرآن الكريم، أنَّ اللّغة العربيّة جامعة للهجات القبائل، وأنَّ القرآن الكريم نزل بلغة العرب، وهو يجري على أساليبها وطرق التَّعبير فيها، وأنَّ وجود التَّرادف في العربيّة يَقتضي وجُوده في القرآن الكريم، وأنَّ الرأي بإنكار التَّرادف في القرآن فيه مُبالغة في التنزيه، ورفضاً لإثبات الفُروق الدّلالية بين مفرداته، وهاهو صاحب«الرّسالة»: **محمد بن إدريس الشافعي** (ت204ه) يُقِر بوجُود التَّرادف، ويَعتبره من سُنَن العرب في كلامها، وأنَّ إنكاره جهل بلسان العرب في قوله: "خاطب الله العرب بلسانها، على ما تعرف من معانيها، وكان مما تعرف من معانيها اتساع لسانها... وتسمي الشَّيء الواحد بالأسماء الكثيرة، وتسمي الاسم الواحد المعاني الكثيرة. وكانت هذه الوجود ...معرفة واضحة عندها، ومستنكرًا عند غيرها ممن جهل هذا من لسانها، وبلسانها نزل الكتاب وجاءت السنة"[92].

ويُعد **ابن العربي** (ت543ه) من أبرز أعلام مُثبتي التَّرادف في القرآن الكريم فقد فسّر الآية القرآنية: ﴿وَالَّذِينَ تَبَوَّءُوا الدَّارَ وَالْإِيمَانَ مِنْ قَبْلِهِمْ يُحِبُّونَ مَنْ هَاجَرَ إِلَيْهِمْ وَلَا يَجِدُونَ فِي صُدُورِهِمْ حَاجَةً مِمَّا أُوتُوا وَيُؤْثِرُونَ عَلَى أَنْفُسِهِمْ وَلَوْ كَانَ بِهِمْ خَصَاصَةٌ وَمَنْ يُوقَ شُحَّ نَفْسِهِ فَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ"[93]، قائلًا: "اختلف النّاس في الشح والبخل على قولين :فمنهم من قال أنَّهما بمعنى واحد و منهم من قال لهما معنيين ، فالبخل منع الواجب... والشح منع الذي لم يجد...، ثم يُؤكد على جواز أن يكون لِكلِّ واحدٍ يُوضع موضع صاحبه قائلًا: "إنَّ كل حرف يفسر على معنيين أو معنى يعبر عنه حرفان يجوز أن يكون لكلّ واحدٍ يوضع موضع صاحبه جمعًا أو فرقًا، و ذلك كثير في اللّغة"[94].

وهو ما ذهب إليه أيضًا **صبحي الصالح**(مولود 1926) في إثباتِ التَّرادف وجواز وُقوعه في القرآن الكريم قائلًا: "...وبهذا نفسر ترادف [أقسم] و [حلف] في قوله تعالى: ﴿وَأَقْسَمُوا بِاللَّهِ جَهْدَ أَيْمَانِهِمْ﴾"[95]، وقوله تعالى: ﴿يَحْلِفُونَ بِاللَّهِ مَا قَالُوا وَلَقَدْ قَالُوا كَلِمَةَ الْكُفْرِ﴾[96]وعدّ بذلك كلمتا [أقسم/ وحلف] من المترادفات... وبُرهن على ذلك بأنَّ "قريش كانت تستعمل في بيئتها اللّغوية أحد اللّفظين، وإنَّما اكتسبت اللّفظ الآخر من احتكارها بلهجة أخرى لها بيئتها اللّغوية المستقلة"[97]، ثم يقف موقف الوسطية بين الإنكار والإثبات قائلًا: "هكذا لم نجد مناصا من التسليم بوجود التَّرادف ولا مفر من الاعتراف بالفروق بين المترادفات ، لكن هذه الفروق– كما يبدو لنا – نُسِيت فيما بعد،أصبح من حق اللّغة التي ضمتها إليها أن تعتبرها... دليلا على كثرة مُترادفاتها"[98].

ويُعد **إبراهيم أنيس** (م 1906): من المحدثين الذين ناصروا أصحاب الرأي بوقوع التَّرادف في القرآن، ويرى أنَّ الحرص على إرجاع الكلمات إلى أصلها التي اشتقت منها من أجل التماس الفروق بين الألفاظ الذي قام به بعض المفسرين فيه مغالاة وكلفة، فهو يعتبر الفعلين أثر و فضل، و حضر و جاء، و بعث و أرسل و أقسم و حلف من الأفعال المترادفة، ويَصِفُ مُنكري التَّرادف بأنَّهم "قوم شديد الاعتزاز بألفاظ اللّغة يثبتون الكلمات ويرعونها رعاية كبيرة، ينقبون عنها كما و راء المدلولات سابحين في عالم من الخيال يصور لهم من

دقائق المعاني وظلالها ما لا يدركه الأهم ،و يقف عليه إلا أمثالهم، و في كل هذا من المبالغةو المغالاة ما يأباه اللّغوي الحديث في بحث التَّرادف[99]"، ومن أنصار إثبات التَّرادف في القرآن ابن الأثير، وبن العربي، وصبحي الصالح وغيرهم كثير.

**ب/- مُنكرو التَّرادف في القرآن**

يَكَادُ يجمع جمهُور العلماء على نفي التَّرادف في القرآن الكريم تنزيه لقداسته وعظمة شأنَّه، بالتّالي إعجازه، ومن مبدأ أنَّ "كل مفردة في القرآن الكريم وضعت لمدلول خاص بها لا يُمْكِن أن تحمله مُفرد أخرى، وأنَّ الموضع الذي جاءت فيه هو الأنسب لتأدية المعنى كاملًا؛ بحيث لا تقوم لفظة مقام أخرى ولو كانت في الفصاحة أرقى"[100].

ويُعتبّر **ابن عطية** (أبو محمد عبد الحق(ت541ه)): أحد أعلام مُنكري التَّرادف في القرآن الكريم لِثباتِ الفروق الدّلالية بين ألفاظه: يقول: "وكتاب الله لو نُزعت منه لفظة ثمّ أدير لسان العرب في أن يوجد أحسن منها لم يوجد، ونحن تبين لنا البارعة.... ويخفى علينا وجهها في مواضع، لقصورنا من مرتبة العرب يومئذ في سلامة الذوق وجدوه القريحة"[101]. وقد اجتهد في تفسيره على وضع الفروق بين الكثير من الألفاظ التي يُضن بها التَّرادف وليست منه كلفظتي [الحمد/والشكر]، فقال في تفسيره "الحمد معناه الثناء الكامل والألف و اللام فيه استغراق الجنس من المحامد، و هو أعم مِن الشُّكر لأنَّ الشُّكر إنَّما يكون على فعل جميل يُسْدَى إلى الشاكر... والحمد المجرد هو ثناء بصفة المحمود من غير أن يسدي شيئا"[102]، وهذا دليل واضح يبين نفي التَّرادف في القرآن الكريم.

وهو ما ذهب إليه **الزركشي** (ت794ه) في كتابه: «البرهان في علوم القرآن» قائلًا: "مما يبعث على معرفة الإعجاز اختلافات المقامات و ذكر في كل موضع ما يلائمه، ووضع الألفاظ في كل موضع ما يليق به، وإن كانت مُترادفة، حتَّى لو أبدل واحد منها بالآخر ذهبت تلك الطلاوة ،و فاتت تلك الحلاوة"[103]، وانظر معي إلى قصة الوليد بن المغيرة، وهو يَصِفُ القُرآن الكريم للمشركين -وهو أحدهم لما طلبوا منه أن يقول في القرآن شيء- ويقول: "والله إنَّ لِقَوله الذي يقولُ حلاوةً، وإنَّ عليه لطلاوةً، وإنَّهُ لمثمرٌ أعلاه، مغدِقٌ أسفلُه، وإنَّه ليعلُو وما يُعْلى، وإنَّه ليُحَطِّمُ ما تَحتَه"[104].

وقد اجتهد **الزركشي** في تفسيره على وضع الفُروق بين الكثير من الألفاظ التي يُضن بها التَّرادف وليست منه من ذلك [الخوف/ والخشية]، يقول: "يخشى ربه لعظمته، ويخاف ربه لضعفه بالنسبة إلى الله تعالى"[105]، وهذا دليل واضح يُبين موقف **الزركشي** المتمثل في رفض وقوع التَّرادف في القرآن الكريم، ومن أنصار هذا الرأي الكثير من العلماء منهم الطبري، والسيوطي، والقرطبي، وعائشة بن عبد الرحمن، وشيخ الإسلام ابن تيمية وغيرهم.

**وأمّا ابن تيمية**(تقي الدين(ت728هـ)): فيرى أنَّ التَّرادف في القرآن نادرًا، أو معدومًا يقُول: "إنَّ التَّرادف في اللّغة قليل، وأمّا في ألفاظ القرآن فإمّا نادر و إمّا معدوم، و قَلَّ أن يُعبّر عن لفظٍ واحدٍ يؤدي جميع معناه، بل يكون فيه تقريب لمعناه، وهذا مِن أسباب إعجاز القرآن، فإذا قال القائل: ﴿يَوْمَ تَمُورُ السَّمَاءُ مَوْرًا﴾"[106]، إنَّ المور هو الحركة كان تقريبا، إنَّ المور حركة خفيفة سريعة"[107].

ويَسْتشهد مانِعُوا وُقوع التَّرادف في القُرآن الكريم، أنَّ القرآن الكريم قد فرق بين الألفاظ التي يتوهم فيها التَّرادف ورفض استعمال لفظ (الإيمان) بلفظ (الإسلام) في قوله تعالى: ﴿قَالَتِ الْأَعْرَابُ آمَنَّا قُلْ لَمْ تُؤْمِنُوا وَلَكِنْ قُولُوا أَسْلَمْنَا وَلَمَّا يَدْخُلِ الْإِيمَانُ فِي قُلُوبِكُمْ﴾[108]، مِمّا يؤكد عدم تساوي لفظتي (الإيمان)، و(الإسلام) في المعنى، وقياسًا على ذلك جاء "الاستدلال بخلوِّ القرآن الكريم من التَّرادف على جانب من جوانب الإعجاز اللّغوي في مفرداته"[109]، و المُحكم في بنائِه وفق النَّسق الرباني، ونُظم الإعجاز.

ويَعتقد البعض أنَّ للتَّرادف آثار سلبية على دارس اللّغة؛ إذْ يرى ا **الأستاذ خولي:** "أنَّ في المترادفات عقبة إلى حدٍّ ما في وجه متلّقي متن اللّغة ومحصّل مُفرداتها ودارس آدابها"[110]، وأمّا "**الخفاجي**" فيرى أنَّ التَّرادف يُشكل صُعوبة في التَّرجمة في قوله: "وقد ترجع صعوبة التّرجمة إلى ما قد يصيب اللغّة من توسعات وتضخم عن طريق بعض الظّواهر، فالمجاز، والتَّرادف، والاشتراك، والتّضاد عوامل تؤّدي إلى نقل معنى إلى معاني أخرى"[111]، ولاشّك أنَّ الصعُوبة تكون أكثر عندما يتعلق الأمر في استيعاب معاني مفردات القرآن الكريم التي يُظن بها التَّرادف وفَهْمِهَا، ونقلها إلى غير الناطقة باللّغة العربيّة.

ونود في الأخير أن نُشير إلى أنَّ مُعلمنا الأول رسول الله(صلى الله عليه وسلم)،كانَّ أولَّ مَنْ تَنبّهَ إلى هذه المسألة؛ مسألة الفُروق الدّقيقة بين معاني الألفاظ اللّغوية؛ فقد روى **ابن حبان عن البراء بن عازب** (رضي الله عنه)، قال: جاء أعربي إلى **النّبي** (صلى الله عليه وسلم)، فقال: يا رسول الله، علِّمني عملًا يُدخلني الجنةَ، قال: «لئن كُنت أقصرت الخطبة، فقد أعرضت المسألة: أعتق النسمة، وفك الرقبة»، قال: أو ليستا بواحدة؟ قال: «لا، عتق النسمة أن تفرد بعتقها، وفك الرقبة أن تعطي في ثمنها، والمنحة الوكوف، والفيء على ذي الرحم القاطع، فإن لم تطق ذاك، فأطعم الجائع، واسق الظمآن، ومُرّ بالمعروف، وانْهَ عن المنكر، فإن لم تطق ذلك، فكف لسانك إلّا من خير»"[112]، فأنظر معي كيف أنَّ النَّبيّ (صلى الله عليه وسلم)، رفض أن يكون هُناك ترادف بين عبارتي[أعتق النسمة]، و[فك الرقبة]، وعدم وتطابقهما في المعنى، وبيّن الفرق بينهما في قوله(صلى الله عليه وسلم): «عتق النسمة أن تفرد بعتقها، وفك الرقبة أن تعطي في ثمنها»، وهذا يعني أنَّ مسألة الفروق اللّغوية قديمة وضاربة في التُراث، غير أنَّ البحث اللّساني وبخاصة المعجميّة العربيّة الحديثة لم تكلّف نفسها عناء تتبع معاني اللفظ في سياقاته الممكنة، ومقارنته مع مَنْ يُشاكلها، أو يُقاسمها المعنى في إطار اللّغة العامّة والخاصة، ولذلك من النّادر أن نَجد مُفردة أو مصطلحًا قد أخَذ حضّه من الدّراسة الوافية بِسب هذا العُزوف.

**خلاصة:**

إنَّ المُتتبع للأبحاث التي تناولت مسألة التَّرادف والتي كَتَبَ فيها كثير من علماء اللّغة وأئمة علمِ الأصول، غير أنَّ كتابتهم لم تتجاوز فيما يبدُو حُدود الكشف عن خِلاف ظلّ قائمٌ بين القدامى، ومع مطلع النهضة شَكَّل محور الدّراسات اللسانية الحديثة،التي اتخذت الظواهر اللّغوية من أهم موضوعاتها، وعلى الرغم من ذلك لم تُحْسَمْ ظاهرة التَّرادف، بل بَقِيَ الجدل على حاله، والحق أنَّ كل ما ذُكِرَ في مُؤلفاتهم حول هذه المسألة من جمع وعرض لآراء المهتمين وتِبْيَان مَواقِفهم إزاء التَّرادف لا يخرج عن موقفين مُتباينين لفريقين يبدُوَانِ مُتضادين؛ فريق يؤيد ثُبوت ظاهرة التَّرادف في اللّغة ويُوجزها في القرآن الكريم، وفريق آخر ينفي وجود ظاهرة التَّرادف في اللّغة، ويمنع وقوعه في القرآن الكريم، ولكلٍّ حجته وبرهانه، فإذا كانت حجة الموجزين تكمُن في اعتبار التَّرادف باب من أبواب ثراء اللّغة، فإنَّ حجة المنكرين تكمُن في وجود الفروق بين الألفاظ المتقاربة في المعنى، وأنَّ المتقاربين يصيران مُتباينين بِحتميةِ الزّمن، وهو ما وسع بِحَق دائرة الخلاف إلى جدلٍ مُتباين.

ثم إنَّ الإقرار بِوُجُود التَّرادف مِن طرف الفريق الأول على أساسِ أنَّ ألفاظ اللّغة يُفسر بعضها البعض، ولاعتبار التَّرادف مظهر من مظاهر تنمية اللّغة العربيّة، وإظهار ألوان معانيها، ودليلٌ على تطورها، وثراء رصيدها، وهذا يُمثل بِحَق رأس مالٍ من المفردات الدّالة على المعاني في اللّغة العربيّة على حدِّ تعبير **محمَّد المبارك**، ولكن ميزان قياس اللّغة العربية -برأينا- لا يَعْتمد الرصيد المُفرداتي التي تمتلكه اللّغة للتَّعبير عن المعاني العامّة بالقدر الذي يُعْتمد قياسها على قدرتها لاستيعاب المُتطلبات التي يفرضها العصر، وعلى ما مدى تكيفها ومُرونتها مع مستجدات الحياة، وهو ما يضمن استمرارية اللّغة العربية ويؤكد صلاحيتها على مرِّ الأزمة، ويثبت في الوقت نفسه درجة غناها بامتلاك كمّ هائل من المفردات مما يمنحها إمكانية التَّعبير.

في حين يَرى الفريق الثاني أنَّ الإقرار بالتَّرادف يؤدي إلى الالتباس في المفاهيم وأنَّ العَمَلَ بِه ينتج عنه ضياع الكثير من المعاني الحقيقيّة الدّقيقة التي يَقصدها صاحب الخطاب، واعتبروا ذلك خروجًا عن مبدأ الدّقّة العلميّة للغة، كما عدُّوا ذلك انحرافًا واضحًا عن مسار أصلها؛ إذْ لكلّ مُفردة معنى خاص بها لا يُمْكِن لمفردة أخرى أن تُؤديه.

ثُمّ إنَّ القول بجواز التَّرادف في لغتين مختلفتين، وعدم وجوده في لغةٍ واحدةٍ على حدِّ تعبير **الأصفهاني**، وكذا **ابن درستويه** أنَّ التَّرادف الحقيقيّ هو ما يُوجد في اللّهجة الواحدة، يَحْتَاجُ إلى تدقيق علمي، فاللسان العربي كما هو معلوم غني برصيده المفرداتي، كما أنَّه غني بالمعاني العامّة، والمعاني الخاصّة (الدقيقة)، وأنَّ الخطاب اللّساني يقتضي مِنَا استعمال كلّ مِنهما ولكن وِفْق منطق اللّغة الذي يُحتم علينا مُراعاة مبدأ الدّقة العلميّة في اختيار اللّفظ المطابق لمعناه بلا زيادة ولا نقصان، ولا ينبغي التَّعبير عن الشَّيء بالعموم، وهذا ما أكد عليه العلامة **عبد الرحمن بن خلدون** في «مقدمته» بقوله: "...لما كانت العرب تضع

الشَّيء على العموم، ثم تستعمل في الأمور الخاصة ألفاظًا أخرى خاصة بها، فرّق ذلك بين الوضع والاستعمال، واحتاج إلى فقه لغة عزيز المأخذ، كما وضع الأبيض بالوضع العام لكل ما فيه بياض، ثم اختص ما فيه من الخيل بالأشهب، ومن الإنسان بالأزهر ، ومن الغنم بالأملح، حتَّى صار استعمال الأبيض في هذه كلها لحنًا وخروجًا عن لسانِ العربِ"[113]، وعلى هذا الأساس قُبِل التَّرادف بالرفض في الدراسات اللّسانية العربيّة الحديثة لما ينتج عنه من ضياع في الفكر والمعرفة.

وفي قول **صبحي الصالح**: "وهكذا لم نجد مناصًا من التسليم بوُجُود التَّرادف ولا مفرًا من الاعتراف بالفروق بين المترادفات"[114]، يوحي بالوسطية في الحكم ويحمل دعوى الاجتهاد للكشف عن هذه الفروق، على اعتبار أنَّ ظاهرة "التَّرادف هي سنة طبيعية أوجدتها ظروف الحياة التي عاشتها اللّغة العربيّة في الجزيرة العربيّة بين مجموعة من القبائل التي تُمثل وحدات لغوية في إطار اللّغة العامّة"[115]، ولكن يبقى الإطار الخاص للغة مرهون ببذل مجهود فكري ومعرفي أكثر لِلكشفِ عَن دقائِق الأشياء داخل إطار اللغة الخاصة وضمن الشبكة الدّلالية العامّة حتَّى يتحقق التوازن بين اللّفظ ومعناه.

وأخيرًا وسعيًا لاستيفاء جوانب الموضوع ركزت على تحليل مفهوم التَّرادف كما وَرَد في الدّراسات اللّسانيّة العربيّة والغربيّة، وبينت أنواعه وأقسامه وأسباب ووقعه وشروطه وفوائده، ورصدت جهود بعض المهتمين بهذه الظاهرة اللّغوية، وإن كان له من الفضل يذكر فالنّقل والتّرتيب والعرض والتّحليل، وفي ذات العمل صعوبة، وكانت أهمّ النتائج التي توصلت إليها واستوقفتني في هذا الشأن ما يلي:

1. اعتبار التَّرادف ظاهرة دلالية متقاربة بين عدة ألفاظ تندرج ضمن مباحث اللّفظ والمعنى في النّقد الأدبي.
2. التَّرادف وليد نتيجة خِلاف فِيمَا إنْ كانَّ ثمّة تطابق للفظ مع المعنى للمفردة الفذَّة خارج السياق.
3. قضية اللّفظ والمعنى أثارت جهُود فكرية لمعرفة التّقنية التي اعتمدها عُلماء اللّغة لإيجاد نوع من التَّوافق بين الألفاظ بوصفها ذات محدودية في مقابل ظلال المعاني بصبغتها المتباينة، وللغة منطقها في رسم معالم توازن اللّفظ مع المعنى وتطابقهما باعتبارهما يُمثلان الدليل اللّغوي للكلمة ذات المشترك المعنوي، من تلك المترادفات.
4. أثارت ظاهرة التَّرادف عند المحدثين تَّوسع في دائرة البحث آخذة بعين الاعتبار ضبط مفهوم المعنى وأنواعه، أي المعنى المركزي ومعاني الاستعمال كالمعنى الإضافي، والمعنى أسلوبي، والمعنى الإيحائي، والمعنى الإشاري...الخ.
5. عدم ضبط مصطلح التَّرادف وتحديد مفهومه تحديدًا علميًّا دقيقًا أدى إلى توسيع دائرة الخلاف، فالكثير لم يُعرف مقصودهم من التَّرادف أهو التَّرادف التام؟ أم التَّرادف الجزئي؟، فهذا الغموض عَمَّق الخِلاف، فلو ضبط بِدقّةٍ لضيق من دائرة الخلاف ولَمَا أوقعنا في الخلط بين شيئين حالة تناولهما.

6. لا وجود للخلاف في مسألة التَّرادف بين جامعي اللّغة ورواتها الأوائل، إلّا عند مطلع القرن الثاني هجري، وبالتّالي لا حرج في التّعبير عن المعنى الواحد في ألفاظ مختلفة عند العرب الأوائل.
7. لا خلاف في إثبات وقوع التَّرادف النّسبي المُتباين بين الألفاظ في معانيها، إنَّما الخلاف الحقيقي واقع في ما يُسمى بالتَّرادف الكامل أو التَّماثل، وهي نظرة علماء اللّغة المحدثين فيما بينهم- حيث نجد أنَّ جُلّ الباحثين يَنكُرون وجوده في اللّغة وفي القرآن، ومن يقول بوجوده إما بتضييق شديد مع شيء من التجاوز أو بشروط تحد من حدوثه مع وجوب الاقتصاد فيه على ما تتطابق فيه المعاني من غير أدنى تفاوت؛ إذْ تكاد تُجمع آراء العلماء -بمن فيهم **أبو هلال**- القول بالتَّرادف إذا كان المقصود به التَّقارب بين معنى اللّفظتين وليس التطابق بينهما.
8. وجود علاقة وطيدة بين ظاهرة التَّرادف ومعاجم اللّغة وبخاصة معاجم المعاني لتولي هذه الأخيرة مَهَمَّة جمع الموضوعات وتصنيفها وعرض معانيها كمعجم **ابن سيدة** في المطر والحيوان والنبات والإبل...الخ، والحق أنَّ جلّ معاجم المعاني تحمل مترادفات عدّة للمسمى الواحد، ممّا يؤكد إثبات العلاقة بين ظاهرة التَّرادف ومعاجم المعاني.
9. وجود التَّداخل بين التَّرادف كظاهرة لغوية، تتقاسمها كلمات المشترك اللّفظي، وبين تغيُر أو تطور مدلولات هذه الكلمات كمبحث دلالي في إطار اللّغة العامة والتي تستجيب بلا شك لثنائية الزمكانية، وهُنا يَنبغي الفصل في جوانب هذا التَّداخل حتَّى تتضح معالم كل مِنهُمَا بصورة أدقّ عن دقائق الأشياء وإبراز جوانبها الخاصة المتميزة، والابتعاد عن المعاني العامة، ولن يكون ذلك إلّا بتوظيف اللّفظ الدّقيق عن المعنى الخاص بصورة أدقّ، وبالتّالي يَسْتَقِيم التَّعبير.
10. ضرورة الاعتماد على السياق، وخاصة سيّاق الحال والموقف، في تفسير الكلمات التي يُظن بها التَّرادف، وتبيان الفروق الدّلالية بينها، حتَّى نخفف على الأقل من شدّة الخلاف، فالسياق يبقى دائمًا الضابط الوحيد في رسم معالم التمييز بين المفردات ذات المشترك اللّفظي.
11. وضحت الدّراسة أنَّ إشكاليّة **التّرادف** ليست مشكلة اللّغة العربيّة بقدر ما هي مشكلة أبنائها العرب، فاللّغة العربيّة قادرة على التّعبير عن دقائق الأشياء وعن عمومياتها؛ بل باستطاعتها التّعبير عن كلِّ مَا هُو مُستحدث من الظواهر بدّقة، غير أنّه وأمَامَ قصُور الرَّافِد العلمي للفرد العربيّ أضحت عاجزة عن حمل المعارف ومواكبة التّطور، وهُنا يَكْمُن الدّور الحقيقي للمجامع اللغويّة والهيئات العلميّة المتمثل أساسًا في ضبط مفاهيم المصطلحات.

هذا ويحسن أن تكون أبرز نتيجة لهذا البحث هي:

وجوب الاهتمام والعناية بمعرفة ما يحملها اللّفظ أو المصطلح في كُنْهِهِ من معارف والكشف عن دقّتها قبل نقلها إلى الآخرين، وجدير بها في هذا المقام أن نعقّد الآمال ونُوَجِه الأنظار نحو المراكز العلميّة والمجامع اللّغويّة التي تتولىّ وضع المصطلحات وعرض معانيها في المعجمات العامّة أو المُتخصّصة، فغياب الرّصد المؤسساتي للظّواهر والمصطلحات، وتحديد المفاهيم، والمقتضيات مُدعاة إلى مزيد من الاضطراب والجدل، وعليه، فالرهان معقودة على عاتق أصحاب المعاجم في الكشف وتبيان المعاني لألفاظ اللّغة ضمن الشبكة

الدّلالية العامّة، وإن تطلب ذلك جُهدًا من التّحري، والتّبيان، والتّرجيح، والدّقة العلمية، والاستعانة بالشاهد المعقول، والشاهد المنقول، والشاهد المنظور، وإعتماد الحسّ اللّغوي، واستقراء مدّلُول اللّفظ من مختلف سياقاته، والاحتكام إلى علاقة المناسبة والمقام، مع الاستناد إلى مُقتضى الحال والهيئات والظروف، والحالات النّفسية التي تَكْتَنِف الخطاب اللّساني، وتُؤثر في مجرى دلالاته، وذلك من أجلِ تحديد المعنى الدّقيق للفظ والذي لا يؤديه لفظ آخر سواه، لأننا نُدرك بِحق خُطورة -إهمال هذه الفروق، والاكتفاء في التّخاطب بالتّعبير عن المعاني العامة- انحراف الخطاب اللّساني عن مساره الحقيقي، ومخالفة نظام اللّغة ومنطقها الذي يَتَحَكم في المعنى ويراقب الاستعمال، وأعتقد أنّه لن يتأتى ذلك إلّا بالتّركيز على المعاني المتعددة لألفاظ اللّغة حتَّى تُكشف هذه الفوارق .

ولن تتوقف جهُود الباحثين عند بحث معين، بل تبقى الرُكن الأساس في توليد المفاهيم، وضبط دقائق معاني الألفاظ الخاصّة وتمييزها عن المعاني العامّة، ستظلّ نابِضة بالإيحاء، وداعية للفكر في كلّ زمانٍ وحينٍ، وتبقى الأنظار مُتجهة نحو الصّناعة المعجميّة وبخاصة ونحن نعيش عصر تشعب التّقنيات وتنوعها في مجال التّأليف المعجمي.

**قائمة المصادر والمراجع:**


1. القرآن الكريم.
2. إبراهيم أنيس: **في اللهجات العربية**، مكتبة الأنجلو مصرية، القاهرة، 2003م.
3. ابن العربي(محمد): **أحكام القرآن**، تح محمد عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، دط، دت.
4. ابن تيمية: (تقي الدين أبو العباس أحمد(ت728ه)): **مقدمة في أصول التفسير**، تح: عدننا زوزور، دار ابن خلدون، ط2، 1972م.
5. ابن جني (أبو الفتح عثمان (ت392ه)): **الخصائص**، تح عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط3، 2008م.
6. ابن خلدون عبد الرحمن: **المقدمة**، ج2، الدار التونسية للنشر والتوزيع.
7. ابن سيده: (أبو الحسن علي بن إسماعيل الأندلسي (ت485ه)): **المخصص**،المطبعة الأميرية بولاق، القاهرة، ط1، ج1، 1320ه.
8. ابن عطية الأندلسي: (هو أبو محمد عبد الحق بن أبي بكر غالب بن عبد الرحمن بن غالب بن عبد الرؤوف بن تمام بن عبد الله بن تمام بن عطية بن خالد بن عطية المحاربي) **المحرر الوجيز**: تح: عبد الله الأنصاري، دوحة، ط2، 2008م.
9. ابن فارس (أحمد ابن فارس (ت395ه) ) **الصاحبي في فقه اللّغة العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامها**، دط، الناشر: محمد على بيضون، (1418ه-1997م): ص 114.
10. ابن منظور(محمد بن مكرم بن منظور الإفريقي المصري جمال الدين أبو الفضل(630-711ه)): **لسان العرب**، تحقيق (عبد الله علي الكبير، محمد أحمد حسب الله، هاشم محمد الشاذلي)، دار المعارف، طبعة جديدة، كوزيش النيل، المجلد الأول، جزء 31، القاهرة، مصر، 1119ه.

11. أبو هلال العسكري(الحسن بن عبد الله بن سهل بن سعيد) **الفروق اللّغوية**، علق عليه ووضع حواشيه: محمد باسل عيون السواد، ط2، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان (1424هـ/2003م).
12. أحمد أمين: **فجر الإسلام**، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، ط10، 1965.
13. أحمد مختار عمر: **علم الدّلالة**، عالم الكتب، القاهرة، ط2، 1988م.
14. أحمد مختار عمر: **علم الدّلالة**، عالم الكتاب، القاهرة، ط5، 1998م.
15. الأنباري (محمد بن القاسم (ت327هـ): **الأضداد**، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم دائرة المطبوعات والنشر في الكويت، دط،دت، 1960م.
16. الجرجاني (علي بن محمد بن علي الشريف (ت816هـ)): **التعريفات**، ضبط مجموعة من العلماء، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، (1403هـ-1983م).].
17. حلمي خليل: **مقدمة لدراسة فقه اللّغة**، دار المعرفة الجامعية، دط، 2005م.
18. خليفة بوجادي: **محاضرات في علم الدّلالة مع نصوص وتطبيقات**، بيت الحكمة، ط4، ، سطيف، الجزائر. 2019م.
19. رمضان عبد التواب: **فصول في فقه اللّغة العربية**، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط2، 1978م.
20. الزبير دروقي: **محاضرات فقه اللّغة**، المطبوعات الجامعية، 1992م.
21. ستيفن أولمان : **دور الكلمة في اللّغة**، ترجمة : كمال بشر، دار غريب، ط12، القاهرة.
22. ستيفن أولمان: **دور الكلمة في اللّغة**، ترجمة كمال بشر، القاهرة، مكتبة الشباب، 1990م.
23. سلمى حسن أحمد البدوي: **الألفاظ المتضادة في القرآن الكريم**، رسالة ماجستير، قسم اللّغة العربية، كلية التربية، جامعة الخرطوم، فيفري 2010م.
24. سيبويه: (عمرو بن عثمان(ت180هـ)): **الكتاب**، تر: إميل بديع يعقوب، منشورات محمد علي بيوض، بيروت،لبنان، ط1، ج1، 1999م.
25. السيوطي (جلال الدين(ت911هـ)): **المزهر في علوم اللّغة وأنواعها**، شرحه وضبطه وصححه وعلق حواشيه محمد أبو الفضل إبراهيم وآخرون، بيروت، دار الفكر للطباعة والنشر، ج1، دت.
26. السيوطي: **المزهر في اللّغة وأنواعها**،دار الكتب العلمية،بيروت،لبنان، ط1، 1998م.
27. السيوطي: **المزهر في علوم اللّغة وأنواعها**، ج1، دط، دت.
28. السيوطي: **المزهر في علوم اللّغة وأنواعها**،ج1، المكتبة العصريّة، بيروت، لبنان، ط1،(1425هـ-2004م).
29. السيوطي:**المزهر في علوم اللّغة وأنواعها**، ضبطه فؤاد على منصور، دار الكتب العلمية، ط1، الجزء الأول، بيروت، 1998م.
30. الشافعي: (الإمام محمد بن إدريس الشافعي (ت204هـ)) **الرسالة**، تح: أحمد محمد شاكر، البالي الحلبي، مصر، ط1، الجزء الأول، 1940م.
31. صالح بلعيد: **قضايا فقه اللّغة العربية**، ديوان المطبوعات الجامعية، د ط، الجزائر، 1995م.
32. صالح بلعيد: **فقه اللّغة العربية**، دار هوم، بوزريعة، الجزائر، دط، دت.
33. صبحي الصالح : **دراسات في فقه اللّغة**، دار العلم للملايين، بيروت، لبنان، ط5، 1998م.
34. صحيح ابن حبان: **كتاب البر والإحسان**: -باب ما جاء في الطاعات وثوابها- ذكر الخصال التي إذا استعملها المرء أو بعضها كان من أهل الحديث... رقم 374، **والمستدرك على الصحيحين** للحاكم –**كتاب المكاتب**- الحديث رقم 2168،**السنن الكبرى للبيهقي - كتاب العتق**- باب فضل إعتاق النسمة وفك الرقبة- الحديث رقم 21847.
35. عبد الكريم مجاهد: **علم اللسان العربي، فقه اللغة العربية**، دار أسامة، عمان، 2005م.

36. عبد الله الزكرشي (بدر الدين الزركشي أبو عبد الله، بدر الدين، محمد بن بهادر بن عبد الله الزَّرْكَشِيّ المصري) : **البرهان في علوم القرآن**، تح، أبو الفضل إبراهيم، دار التراث، القاهرة، دت.
37. علي الجازم (على بن محمد صالح عبد الفتاح): **التَّرادف**، مجلة مجمع اللغة العربية الملكي بالقاهرة، ج1.
38. عمار ساسي: **مباحث في اللّسانيّات العربيّة وقضاياها الراهنة من الوصف إلى الفحص**، إصدارات مخبر اللّغة العربية وآدابها، كلية الأدب واللغات، جامعة علي لونيسي البليدة2، ط1، 2016م.
39. الكفوي(أبو البقاء): **الكليات(معجم في المصطلحات والفروق اللّغوية)**، تح: عدنان درويش ومحمد المصري، ط2، مؤسسة الرسالة بيروت ، لبنان، (1419هـ-1998م).
40. مالك لعيبي الزيادي: **التَّرادف في اللّغة**،دار الحرية، بغداد، الجمهورية العراقية، 1980م.
41. مثنى نعيم: **إيهام التَّرادف في نصوص الجنة في القرآن الكريم** -دراسة بلاغية-، بمجلة مداد الآداب، كلية الآداب، الجامعة العراقية، ع1.
42. مجمع اللّغة العربية: **المعجم الوسيط**، إبراهيم أنيس- عبد الحليم منتصر - عطية الصوالحي- محمد خلف الله أحمد، ط2، ج1، (1292هـ-1972م).
43. محسن حسين علي الخفاجي: **التَّرادف في العربية**، مجلة العلوم الإنسانية، الإصدار 19، المجلد الثاني،2013م، كلية التربية للعلوم الإنسانية، جامعة بابل، العراق.
44. محمد الطاهر بن عاشور: **دراسات في العربية وتاريخها**، دار العلم، مصر، ط1، 1992.
45. محمد المبارك: **فقه اللّغة وخصائص العربية**، بدون ناشر، القاهرةط2، 1964م.
46. محمد محمد يونس علي: **المعنى وظلال المعنى، أنظمة الدّلالة في العربية**، دار المدار الإسلامي، ليبيا ط2، 2007م.
47. محمد نور الدين المنجد: **التَّرادف في القرآن الكريم(بين النّظرية والتّطبيق)**، دار الفكر، دِمَشق، سُوريا، ط1، (1417هـ-119م).
48. الهمذاني (عبد الرحمن بن عيسى): «**الألفاظ الكتابية والألفاظ المختلفة في المعاني المؤتلفة**»، دار الإرشاد للنشر،حمص، سوريا، دط، 2009م.
49. يوسف القرضاوي: **كيف نتعامل مع القرآن العظيم**، دار الشروق، القاهرة، الطبعة الثالثة، (1421هـ-2000م).

**الهوامش:**

[1] محسن حسين علي الخفاجي: **التَّرادف في العربية**، مجلة العلوم الإنسانية، الإصدار 19، المجلد الثاني،2013م، كلية التربية للعلوم الإنسانية، جامعة بابل، العراق، ص 25.

[2] السيوطي:(جلال الدين عبد الرحمن أبي بكر(ت911ه): **المزهر في علوم اللّغة وأنواعها**، شرحه وضبطه وصححه وعلق حواشيه محمد أبو الفضل إبراهيم وآخرون، بيروت، دار الفكر للطباعة والنشر، ج1، دت، ص 319.

[3] محسن حسين علي الخفاجي: **التَّرادف في العربية**، ص 25.

[4] ينظر: صالح بلعيد: **فقه اللّغة العربية**، دار هوم، بوزريعة، الجزائر، دط، دت،ص 122-123.

[5] عمار ساسي: **مباحث في اللّسانيّات العربيّة وقضاياها الراهنة من الوصف إلى الفحص**، إصدارات مخبر اللّغة العربية وآدابها، كلية الأدب واللغات، جامعة علي لونيسي البليدة2، ط1، 2016م، ص 155.

[6] ابن منظور(محمد بن مكرم بن منظور الإفريقي المصري جمال الدين أبو الفضل(630-711ه)): **لسان العرب**، تحقيق (عبد الله علي الكبير، محمد أحمد حسب الله، هاشم محمد الشاذلي)، دار المعارف، طبعة جديدة، كوزيش النيل، المجلد الأول، جزء 31، القاهرة، مصر، 1119ه، ص 1625.

[7] مجمع اللّغة العربية: **المعجم الوسيط**، إبراهيم أنيس- عبد الحليم منتصر- عطية الصوالحي- محمد خلف الله أحمد، ط2، ج1، (1292هـ-1972م)، ص 339.

[8] عمار ساسي: **مباحث في اللّسانيّات العربيّة وقضاياها الراهنة من الوصف إلى الفحص**، ص 155.

[9] سيبويه: (عمرو بن عثمان(ت180ه)): **الكتاب**، تر: إميل بديع يعقوب، منشورات محمد علي بيوض، بيروت،لبنان، ط1، ج1، 1999م، ص 24.

[10] الأنباري (محمد بن القاسم (ت327ه): **الأضداد**، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم دائرة المطبوعات والنشر في الكويت، دط،دت، 1960م، ص 6-7.

[11] التوبة: 78.

[12] المائدة: 48.

[13] المدثر: 28.

[14] البقرة: 171.

[15] الأحزاب: 67.

[16] البقرة: 157.

[17] المرسلات: 6.

[18] الكفوي(أبو البقاء): **الكليات(معجم في المصطلحات والفروق اللّغوية)**، تح: عدنان درويش ومحمد المصري، ط2، مؤسسة الرسالة بيروت ، لبنان، (1419هـ-1998م)، ص 315-316.

[19] الجرجاني (علي بن محمد بن علي الشريف (ت816ه)): **التعريفات**، ضبط مجموعة من العلماء، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، (1403هـ-1983م)، مادة [ر.د.ف].

[20] الجرجاني: **التّعريفات**، ص 1985، مادة [ر.د.ف].

[21] ستيفن أولمان: **دور الكلمة في اللّغة**، ترجمة كمال بشر، القاهرة، مكتبة الشباب، 1990م، ص 109.

[22] السيوطي: **المزهر في علوم اللّغة وأنواعها**، شرحه وضبطه وصححه وعلق حواشيه محمد أبو الفضل إبراهيم وآخرون، بيروت، دار الفكر للطباعة والنشر، ج1، دت، ص 402-403.

[23] محمد نور الدين المنجد: **التَّرادف في القرآن الكريم(بين النّظرية والتّطبيق)**، دار الفكر، دِمَشق، سُوريا، ط1، (1417هـ-119م)، ص 35.

[24] عمار ساسي: **مباحث في اللّسانيات العربيّة وقضاياها الراهنة من الوصف إلى الفحص**، ص 155.

[25] ينظر: خليفة بوجادي: **محاضرات في علم الدّلالة مع نصوص وتطبيقات**، بيت الحكمة، ط4، ، سطيف، الجزائر. 2019م، ص 132.

[26] ابن فارس (أحمد ابن فارس (ت395ه) ) **الصاحبي في فقه اللّغة العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامها**، دط، الناشر: محمد على بيضون، (1418هـ-1997م): ص 114.

[27] أحمد مختار عمر: **علم الدّلالة**، عالم الكتاب، القاهرة، ط5، 1998م، ص 220.

[28] أحمد مختار عمر: **علم الدّلالة**، ص 220-221.

[29] إبراهيم أنيس: **في اللهجات العربية**، مكتبة الأنجلو مصرية، القاهرة، 2003م، ص 154.

[30] إبراهيم أنيس: **المرجع نفسه**، ص 154.

[31] إبراهيم أنيس: **المرجع نفسه**، ص 154-155.

[32] إبراهيم أنيس: **في اللهجات العربية**، ص 155.

[33] إبراهيم أنيس: **المرجع نفسه**، ص 155..

[34] صالح بلعيد: **قضايا فقه اللّغة العربية**، ديوان المطبوعات الجامعية، د ط، الجزائر، 1995م، ص441.

35 محمد محمد يونس علي: **المعنى وظلال المعنى، أنظمة الدّلالة في العربية**، دار المدار الإسلامي، ليبيا ط2، 2007م، ص 407.

[36] ينظر: السيوطي: **المزهر في اللّغة وأنواعها**، ج1، ص 405.

[37] حاكم مالك لعيبي الزيادي: **التَّرادف في اللّغة**،دار الحرية، بغداد، الجمهورية العراقية، 1980م، ص 66-68.

[38] السيوطي: **المزهر في علوم اللّغة وأنواعها**،ج1، المكتبة العصريّة، بيروت، لبنان، ط1،(1425هـ-2004م)، ص323.

[39] صالح بلعيد: **قضايا فقه اللّغة العربية**، ص 114.

[40] السيوطي:**المزهر في علوم اللّغة وأنواعها**، ضبطه فؤاد على منصور، دار الكتب العلمية، ط1، الجزء الأول، بيروت، 1998م، ص 319.

[41] ينظر: الزبير دروقي: **محاضرات فقه اللّغة**، المطبوعات الجامعية، 1992م، ص 106-107.

[42] محمد الطاهر بن عاشور: **دراسات في العربية وتاريخها**، دار العلم، مصر، ط1، 1992، ص 120.

[43] السيوطي: **المزهر في علوم اللّغة وأنواعها**، ص14

[44] محمد الطاهر بن عاشور: **دراسات في العربية وتاريخها**، ص 133.

[45] السيوطي: **المزهر في علوم اللّغة وأنواعها**، ج1، دط، دت، ص 405-406.

[46] مثنى نعيم: **إيهام التَّرادف في نصوص الجنة في القرآن الكريم** -دراسة بلاغية-، بمجلة مداد الآداب، كلية الآداب، الجامعة العراقية، ع1، ص 75-76. نقلًا عن إبراهيم أنيس: **في اللهجات العربية**، ص 182-183- 184.

[47] مثنى نعيم: **إيهام التَّرادف في نصوص الجنة في القرآن الكريم**، المرجع نفسه، ص 75-76.

[48] ينظر: ابن جني (أبو الفتح عثمان (ت392هـ)): **الخصائص**، ج2، ص 134- وما بعدها.

[49] حاكم مالك لعيبي الزيادي: **التَّرادف في اللّغة** ، ص 167-168.

[50] حاكم مالك لعيبي الزيادي: المرجع نفسه، ص 168.

[51] مثنى نعيم: **إيهام التَّرادف في نصوص الجنة في القرآن الكريم –دراسة بلاغية-**، بمجلة مداد الآداب، ع1، ص 75-76. نقلًا عن إبراهيم أنيس: **في اللهجات العربية**، ص 182-183- 184.

[52] مثنى نعيم: **إيهام التَّرادف في نصوص الجنة في القرآن الكريم**، المرجع نفسه، ص 75-76.

[53] مثنى نعيم: **المرجع نفسه**، ص 75-76.

[54] السيوطي: **المزهر في علوم اللّغة وأنواعها**، ج1، ص 406.

[55] رمضان عبد التواب: **فصول في فقه اللّغة العربية**، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط2، 1978م، ص 31.

[56] ستيفن أولمان: **دور الكلمة في اللّغة**، ص 106-108

[57] أحمد مختار عمر: **علم الدّلالة**، عالم الكتب، القاهرة، ط2، 1988م، ص 216-217. وينظر: أحمد أمين: **فجر الإسلام**، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، ط10، 1965، ص 52.

[58] السيوطي: **المزهر في اللغة وأنواعها**، ج1، ص 403.

[59] السيوطي، **المزهر في اللغة وأنواعها**،ج1، ص 404.

[60] ابن فارس: **الصاحبي في فقه اللّغة العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامها**، ص 22.

[61] الإسراء: الآية 110.

[62] السيوطي: **المزهر في اللّغة وأنواعها**،دار الكتب العلمية،بيروت،لبنان، ط1، 1998م، ، ص 410.

[63] السيوطي: **المصدر نفسه**، ص 405.

[64] ينظر: السيوطي: **المصدر نفسه**، ج1، ص 405.

[65] ابن جني (أبو الفتح عثمان (ت392ه)): **الخصائص**، تح عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط3، 2008م، ص 113.

[66] ابن جني: **الخصائص**، ص 67.

[67] السيوطي: **المزهر في اللّغة وأنواعها**، ص 3-4.

[68] ابن سيده: (أبو الحسن علي بن إسماعيل الأندلسي (ت485ه)): **المخصص**،المطبعة الأميرية بولاق، القاهرة، ط1، ج1، 1320ه، ص 3.

[69] إبراهيم أنيس: **اللهجات العربية**، ص 175.

[70] السيوطي: **المزهر في اللّغة وأنواعها**، ج1، ص 405.

[71] إبراهيم أنيس: **في اللهجات العربية**، ص 175.

[72] صبحي الصالح : **دراسات في فقه اللّغة**، دار العلم للملايين، بيروت، لبنان، ط5، 1998م ، ص 301.

[73] حاكم مالك لعيبي الزياديّ : **التَّرادف في اللّغة**، ص 217.

[74] علي الجازم (على بن محمد صالح عبد الفتاح): **التَّرادف**، مجلة مجمع اللغة العربية الملكي بالقاهرة، ج1، ص 320.

[75] حاكم مالك لعيبي الزياديّ : **التَّرادف في اللّغة**، ص 263.

[76] ستيفن أولمان : **دور الكلمة في اللّغة**، ترجمة : كمال بشر، دار غريب، ط12، القاهرة، ص 119-120.

[77] رمضان عبد التواب: **فصول في فقه اللّغة العربية**، ص 316.

[78] الهمذاني (عبد الرحمن بن عيسى): «**الألفاظ الكتابية والألفاظ المختلفة في المعاني المؤتلفة**»، دار الإرشاد للنشر،حمص، سوريا، دط، 2009م، ص 42.

[79] أبو هلال العسكري(الحسن بن عبد الله بن سهل بن سعيد) **الفروق اللّغوية**، علق عليه ووضع حواشيه: محمد باسل عيون السواد، ط2، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان (1424ه/2003م)، ص 33.

[80] ينظر: حلمي خليل: **مقدمة لدراسة فقه اللّغة**، دار المعرفة الجامعية، دط، 2005م، ص 170-171.

[81] العسكري: الفروق اللّغوية، ص:16

[82] ينظر: السيوطي (جلال الدين(ت911ه)): **المزهر في علوم اللّغة وأنواعها**، شرحه وضبطه وصححه وعلق حواشيه محمد أبو الفضل إبراهيم وآخرون، بيروت، دار الفكر للطباعة والنشر، ج1، دط، دت، ص 318.

[83] السيوطي: **المزهر في علوم اللّغة وأنواعها** ،ج1، ص 317.

[84] ابن فارس: **الصاحبي في فقه اللّغة العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامها**، ص 114.

[85] ابن فارس: **المصدر نفسه**، ص 114-115.

[86] ابن فارس: **الصاحبي في فقه اللّغة العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامها**، ص 98.

[87] حلمي خليل: **مقدّمة لدراسة فقه اللّغة**، ص 169.

[88] حلمي خليل: **المرجع نفسه**، ص 169.

[89] حاكم مالك لعيبي الزياديّ : **التَّرادف في اللّغة**، ص 26.

[90] حاكم مالك لعيبي الزياديّ : **المرجع نفسه**، ص 26.

[91] محمد المبارك: **فقه اللّغة وخصائص العربية**، بدون ناشر، القاهرةط2، 1964م، ص 306.

[92] الشافعي: (الإمام محمد بن إدريس الشافعي (ت204هـ)) **الرسالة**، تح: أحمد محمد شاكر، البالي الحلبي، مصر، ط1، الجزء الأول، 1940م، ص 53.

[93] سورة الحشر: الآية 09.

[94] ابن العربي(محمد): **أحكام القرآن**، تح محمد عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، دط، دت، ص220.

[95] سورة الأنعام: الآية 109.

[96] سورة التوبة: الآية 74.

[97] صبحي الصالح: **دراسات في فقه اللّغة**، ص 300.

[98] صبحي الصالح: **دراسات في فقه اللّغة**، ص 301.

[99] إبراهيم أنيس: **في اللهجات اللّغوية**، ص 181.

[100] ينظر: عمار ساسي: عمار ساسي: **مباحث في اللسانيات العربية وقضاياها الراهنة من الوصف إلى الفحص**، ص 156.

[101] ابن عطية الأندلسي: (هو أبو محمد عبد الحق بن أبي بكر غالب بن عبد الرحمن بن غالب بن عبد الرؤوف بن تمام بن عبد الله بن تمام بن عطية بن خالد بن عطية المحاربي) **المحرر الوجيز**: تح: عبد الله الأنصاري، دوحة، ط2، 2008م، ص 45.

[102] ابن عطية الأندلسي: **المحرر الوجيز**، ص 71.

[103] عبد الله الزكرشي (بدر الدين الزركشي أبو عبد الله، بدر الدين، محمد بن بهادر بن عبد الله الزَّرْكَشِيّ المصري) : **البرهان في علوم القرآن**، تح، أبو الفضل إبراهيم، دار التراث، القاهرة، دت، ص 118.

[104] يوسف القرضاوي: **كيف نتعامل مع القرآن العظيم**، دار الشروق، القاهرة، الطبعة الثالثة، (1421هـ-2000م)، ص 10.

[105] عبد الله الزكرشي: **البرهان في علوم القرآن**، ص 78-79.

[106] الطور: الآية 9.

[107] ينظر: ابن تيمية: (تقي الدين أبو العباس أحمد(ت728هـ)): **مقدمة في أصول التّفسير**، تح: عدننا زوزور، دار ابن خلدون، ط2، 1972م، ص 34-51.

[108] الحجرات: الآية 14.

[109] محمد نور الدين المنجد: **التَّرادف في القرآن الكريم(بين النّظرية والتّطبيق)**،ص 236.

[110] عبد الكريم مجاهد: **علم اللسان العربي، فقه اللغة العربية**، دار أسامة، عمان، 2005م، ص 301.

[111] السيوطي: **المزهر في علوم اللّغة وأنواعها**،ج1، المكتبة العصريّة، بيروت، لبنان، ط1،(1425هـ-2004م)، ص323.

[112] صحيح ابن حبان: **كتاب البر والإحسان**: -باب ما جاء في الطاعات وثوابها- ذكر الخصال التي إذا استعملها المرء أو بعضها كان من أهل الحديث... رقم 374، **والمستدرك على الصحيحين** للحاكم –**كتاب المكاتب**- الحديث رقم 2168،**السنن الكبرى للبيهقي - كتاب العتق**- باب فضل إعتاق النسمة وفك الرقبة- الحديث رقم 21847.

[113] ابن خلدون عبد الرحمن: **المقدمة**، ج2، الدار التونسية للنشر والتوزيع، ص 714-715.

[114] حاكم مالك لعيبي الزياديّ : **التَّرادف في اللّغة**، ص 271.

[115] سلمى حسن أحمد البدوي: **الألفاظ المتضادة في القرآن الكريم**، رسالة ماجستير، قسم اللّغة العربية، كلية التربية، جامعة الخرطوم، فيفري 2010م، ص 23.